الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٩/ ٤ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤
Issue No.539 - 4 of August 2024

رقم خطير...
٦٢ بالمئة من مساحة سورية أملاك دولة!

لا يغيب استثمار ثروتنا عن طاولات اجتماعاتنا الرسمية وغير الرسمية، فالأوضاع الاقتصادية تزداد تردياً والحاجة للبحث عن أي مصدر إيراد يزداد إلحاحاً، لكن وضع المخططات شيء، والمأمول شيء آخر، والغريب غير المستغرب أن الواقع دائماً في عالم بعيد، فأين وصل استثمار أملاك الدولة والحاجة إليها ملحّة؟

قوانين عدة مهمة صدرت، وقرارات حكومية تنظم آليات العمل الاقتصادي والاستثمار وتشجعه، كما تمنح المستثمرين مزايا جاذبة، في إطار تكوين بنية قانونية للعملية الاقتصادية بأسس علمية سليمة تنظم عمل مؤسساتها وشركاتها العامة والخاصة أيضاً، ليبقى التنفيذ أساس تحقيق النتائج وفق الأهداف، وهنا تكمن أغلبية مشاكلنا الاقتصادية، حيث لا يختلف الاقتصاديون والمسؤولون حول أهمية الإدارة الكفؤة لأملاك الدولة مثلاً، فهذا المال المهدور فيه الكثير من الفرص الاستثمارية التنموية ؛ يجب العمل على تحسين عائداتها بكل السبل كحامل اقتصادي لا يحتمل التأخير أكثر.

ص ٦–٧

أراضي الشيوع.. قوننة للأراضي الزراعية بقوة التراخي والإهمال
الأرض وُجدت من أجل أن تنتج.. لا من أجل تجميدها وإخراجها من المعادلة الاقتصادية للبلد..!

في سورية مساحات شاسعة من أراضي شيوع قدرت الزراعة مساحتها بـ ٨ ملايين هكتار، لم تطلها بعد يد الإنتاج والاستثمار متروكة بلا فلاحة، مشكّلة خسارة كبرى للإنتاج والانتعاش الاقتصادي المنتظر، فحبذا لو تمت تسويتها وإنجاز دفاترها وعائداتها بالشكل الأمثل، علماً أن هناك آلاف من الهكتارات من الأراضي مهملة بلا أي استثمار زراعي يذكر، والسبب عدم وضع مخرجات ومؤطرات لتحديد أوضاعها، وإلزام كل من وضع يده على جزء منها بالاستثمار الناجح، أو إيجاد صيغ قانونية لإسناد ملكيتها للدولة ومن ثم تأجيرها وإخضاعها للزراعة، فالوقت لم يعد يرحم، أمام متغيرات مناخية، وقلة إنتاجية، ففتح مسارب عمل بمساحات جديدة واستغلالها بالشكل الأمثل مسألة وطنية بامتياز.

والمسألة ليست بحاجة لسنوات من الدراسة والتخطيط، المسألة بحاجة إلى قرار في هذا الاتجاه، وإلى تعليمات وبنود تنفيذية بسيطة، وحصر كل أراضي الشيوع والبحث بكل معطياتها، وإعطاء كل من وضع يده على جزء محدد، وفي حال لم يقم بزراعتها يجب اتخاذ قرارات حيال ذلك، وتسجيل الأجزاء الأخرى كأملاك دولة للتأجير والتنفيذ، لا أن تبقى الشيوع لقمة سائغة أمام من يملكون الأموال لشراء بعض الأراضي بسمسرات وقضم بعضها واستغلالها لإقامة المشيدات السكنية، وهنا السر الذي يعمد ويسلكه بعض من يضع يده على جزء من أراضي شيوع، يزرع أمتاراً قليلة للتمويه لكي يشرعن وضع يده، ويترك أجزاء كبيرة بوراً، ومن ثم يحولها للبناء.. وبخصوص الأملاك الخاصة، هناك أناس لديهم أراض كملك خاص يتركونها بلا زراعة، وهناك حسب معلومات الزراعة مساحات ضخمة، فلماذا لا يتم اتخاذ بعض الإجراءات التي ترغم المالك على الزراعة والتأجير، ولتسهيل ذلك يتم استصدار قرار في هذا الصدد، وتخوّل الوحدات الإدارية وغيرها في كل منطقة بتنفيذه والإشراف عليه، وتقييمه.

فلماذا لا يصدر تشريع يفرض ضريبة على كل أرض غير مستثمرة زراعياً تكون بمثابة تعويض عن ضرر المنفعة العامة وقد تشجع هذه الضريبة ملاكي الأراضي الخاصة لزراعتها واستثمارها بحيث يعود إنتاجها بالنفع لكل السوريين.

ص ٢-٣

ما المطلوب من الحكومة السورية المنتظرة؟
الانتقال من سياسة الوزير إلى سياسة الوزارة وتحسين الرواتب والأجور

بعد صدور المرسوم المتضمن أسماء الأعضاء الفائزين في انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع، تعد الحكومة السورية انتهت ولايتها وأصبحت بحكم المستقيلة واعتبارها حكومة تسيير أعمال وفقاً للقانون السوري، ومع قرب إعلان تشكيل الحكومة المنتظرة تكثر الآمال والطموحات نوعاً ما مع تبديل طاقم الحكومة، ووضع وزراء جدد يستحقون هذا المنصب ويعملون لتحسين الواقع بكل جوانبه.

«الاقتصادية» فتحت ملف الحكومة المنتظرة، لأخذ آراء الأكاديميين والمختصين بالحكومة المنتظرة وما المطلوب منها؟ وكيف لها أن تكون مختلفة عن سابقاتها؟ وما الآلية التي يجب أن تعمل بها وترسم فيها سياساتها وخططها؟ وكيف تعيد ثقة المواطن السوري بها؟

والمطلوب من الحكومة المنتظرة بالمرتبة الأولى معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها سورية، وبالتالي إذا تعالجت فستنعكس إيجاباً على جميع مناحي الحياة الأخرى، ولذلك إذا كانت هناك رؤية لدى الحكومة المنتظرة منذ البداية، يجب تأسيس فريق اقتصادي يملك خبرة كبيرة في مجال الاقتصاد، وليس كما هو الحال في سورية أي وجود لجنة اقتصادية لم يكن لها دور خلال سنوات الأزمة، واللجنة الاقتصادية مختلفة كلياً عن الفريق الاقتصادي، فالاقتصاد يحتاج إلى هيئة أركان، فلا يستطيع وزير ما أن يدير شؤون الاقتصاد بل يحتاج إلى كلّ القوى الفاعلة.

ص ١٠-١١

الجامعات الخاصة جاءت كمشروعات تجاريّة ربحيّة وليس كحلول لتحديات قائمة..!

ص ١٦-١٧

«الليرمون» نموذج متطور وبوابة للتنمية بحلب

ص ٤

أين وصل العمل في مشروع معمل خميرة شبعا؟

ص ١٢

معالجة ضعف الليرة السورية من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية وتحريك عجلة الإنتاج

ص ١٤-١٥

عدرا الصناعية رئة اقتصادية تتسع وتحتاج المزيد

ص ١٨-١٩

منصة للحصول على إقراضات «التوفير»
مدير عام مصرف التوفير لـ«الاقتصادية»: انتقلنا من الخسارة إلى الربح

لعب مصرف التوفير دوراً مهماً في تقديم خدمات منح القروض لذوي الدخل المحدود، ولكن خلال السنوات الأخيرة وسع من دائرة خدماته، وتنوعت لتغطي أنشطة ومرافق تصب في خانة النمو والتنمية، حيث قدم مجموعة من المنتجات الائتمانية، كانت الفئة المستهدفة منها ليست ذوي الدخل المحدود، بل منح قروض لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قرض تمويل شراء عقار لأصحاب المهن العلمية والمهن الحرة وبنسبة فوائد مدروسة ومعقولة.

وانتقل المصرف هذه الأيام إلى مستوى تحقيق الأرباح والعوائد الاقتصادية التي تنم عن نهج إداري وتنموي شامل يغطي كل الاحتياجات للإقراضات، حيث تمكن بنتيجة نهاية عام ٢٠٢٣ من تغطية كامل الخسائر المتراكمة خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

واستمر المصرف بالمنح وفق الخطة التسليفية الموضوعة والمقرة بشكل ربعي من مجلس الإدارة، ولكن حصلت حالات توقف لفترات محددة مثلاً خلال الشهر الثالث والشهر الخامس نتيجة الإقبال الشديد بالطلبات والضغط الذي تعرضت له الفروع، والذي استدعى التريث باستلام طلبات جديدة منعاً من تجاوز سقوف الخطة التسليفية المحددة، والجدير بالذكر أن قروض العسكريين لم تتوقف وكان لها الأولوية وفق العديد من المزايا التفضيلية الممنوحة لهذه الفئة في ضوء الاتفاقات المبرمة مع الإدارة المالية للجيش، كما تم إجراء بعض التعديلات لحصر تقديم الطلبات عن طريق المنصة والصراف على حساب الدفع الإلكتروني، والإقراض حسب الخطة المقررة من المركزي، ويعطي الزبون ٤٠ بالمئة من القسط والباقي عبر بطاقة الصراف.

ص ٨-٩

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٩/ ٤ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

أراضي الشيوع.. قونتة للأراضي الزراعية بقوة التراخي والإهمال

مساحات شاسعة متروكة تحت مسوغات لم تعد منطقية

إما تحديد وضعها واستثمارها.. أو إعادة ملكيتها للدولة..

وزير الزراعة لـ«الاقتصادية»: أراض من الشيوع تحتاج إلى قرارات ولم يعد هناك ما يسمى قانون إزالة الشيوع

■ هني الحمدان

إنتاجية زراعية إلى تراجع، متغيرات مناخية آخذة بالتزايد عاماً بعد آخر.. غلاء مستلزمات إنتاج الزراعة لمستويات عالية، ورغم الدعم الحكومي للزراعة و لأهمية القطاع في تأمين الأمن الغذائي للسوريين لا يزال متواضعاً أمام عجز حقيقي يشتكي منه الفلاح.

بعيداً عن غلاء مستلزمات الإنتاج وتأثيره على الإنتاجية، هناك مسألة تحدّ أيضاً من الإنتاجية وهي الأراضي المتاحة للزراعة، ودخول بعض الأراضي ببعض المناطق في دوامة الملوحة وسواه، وعدم إدخال مساحات جديدة لم تستثمر من قبل، وهذه المساحات «أراض الشيوع» يحال دخولها حيز الإنتاجية المناسبة لكونها تشكل بكر أزراعياً وتحقيق مردود وغلة عالية.. ولكن كيف ستزيد الجهات المعنية بالزراعة ورأسها الخطط مسألة زيادة مساحات جديدة؟

مساحات شاسعة

هناك في سورية مساحات شاسعة لم تطلها بعد يد الإنتاج والاستثمار متروكة بلا فلاحة، مشكّلة خسارة كبرى للإنتاج والانتعاش الاقتصادي المنتظر، فحبذا لو تمت تسويتها وإنجاز دفاترها وعائدتها بالشكل الأمثل، علماً أن هناك آلاف من الهكتارات من الأراضي مهملة بلا أي استثمار زراعي يذكر، والسبب عدم وضع مخرجات ومؤطرات لتحديد أوضاعها، وإلزام كل من وضع يده على جزء منها بالاستثمار الناجح، أو إيجاد صيغ قانونية لإسناد ملكيتها للدولة ومن ثم تأجيرها وإخضاعها للزراعة، فالوقت لم يعد يرحم، أمام متغيرات مناخية، وقلة إنتاجية، ففتح مسارب عمل بمساحات جديدة واستغلالها بالشكل الأمثل مسألة وطنية بامتياز.

لا ضير من التسوية

إذاً التسوية المناسبة الهادفة لتحقيق إنتاجية وطفرة زراعية ستتأتى من إدخال مساحات جديدة وفق صيغ يجب على كل الجهات بلورتها، وعلى الحكومة المنتظرة الأخذ بكل تفاصيلها للضرورة القصوى، فهي بديل مناسب ومتاح. ويجب ألا تغفل ذلك الجهات المعنية، إذا أردنا إنتاجية زراعية بامتياز أن نلتفت إلى الأملاك الخاصة من المساحات الزراعية المتاحة للزراعة وغير المستثمرة، لأسباب ما، وهي لا شك تسبب فوات منافع كبيرة، فلاضير من سنّ إجراءات داعمة تجاه استثمارها بشكل دائم، وتفعيل لجان لرصد كل المساحات الخاصة ليس بذلك الأمر الصعب، ومن لم يلتزم فليذهب إلى تسويات مالية وغرامات مثلاً.

لا خيار.. سوى زراعة كل شبر

نقولها اليوم، وسنكررها غداً: لا خيار سوى استغلال وزراعة كلّ شبر أرض يكون صالحاً للزراعة مهما كانت عائدية هذه الأرض، فتعديل الإجراءات والبلاغات يجب أن يكون منطلق الحكومة المنتظرة، فالتعديل للإجراءات والنواظم تقتضيه الظروف والاحتياجات، ويجب أن يتعرض للمساءلة كلّ من يعطّل أرضاً عن الإنتاج حتى لو كانت أملاكاً خاصة.

ما الذي يمنع مثلاً من أن يتم توجيه إنذارات أولاً ومن ثم قرارات لكل من لا يزرع أرضه، وإن لم يأت هذا الإنذار بنتيجة، ويبادر مالكها إلى زراعتها ولو شعيراً، أو أي صنف زراعي آخر فيكون من حقّ الدولة أن تتدخّل وتعطي هذه الأرض لمن يرغب في استثمارها، والثاني أن تبادر الوزارات إلى إعطاء الأراضي التي تمتلكها أو التي استملكتها ولم تنفّذ عليها أي مشروع، إضافة إلى حرمات وجوانب الطرق العامة والأوتوسترادات الدولية، للاستثمار، فالاحتياجات تستدعي إجراء التسويات لأراضي الشيوع والخاصة غير المستثمرة خدمة للزراعة والإنتاج.. وفي حال تمت تسوية أراضي الشيوع بمساحاتها وتم تفعيل زراعة أراضي الأملاك الخاصة فستحقق فوائد جمة منها مثلاً: الاستفادة من الأرض في زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، وما يمكن أن يحدثه ذلك من أثر إيجابي على حياة المواطن، فالأرض وُجدت من أجل أن تنتج، لا من أجل تجميدها وإخراجها من المعادلة الاقتصادية للبلد، هذا في حالة الرخاء، فكيف ونحن نعيش حصاراً قاسياً وتغيرات مناخية كلها أثّرت على لقمة خبزنا؟

وأيضاً استثمار كل المساحات المعطلة يشغّل آلاف الأسر السورية، وهذا يحدّ من البطالة، ويخفف من آثارها السلبية على الوطن والمواطن.

وعندما توضع هذه الأراضي في الاستثمار فإن مساحة الحرائق ستتقلص تلقائياً، وبشكل كبير، وبالتالي ترتاح خزينة الدولة من مصروف الحرائق الباهظ كلّ صيف، وأهمّ من ذلك، هو أننا عندما نقدم على هذه الخطوة بوضع سيناريوهات مناسبة لأراضي الشيوع وضبط إيقاع الأملاك الخاصة ودفعها نحو الدخول في الزراعة الدورية، فإننا سنحق حينها أن هناك من يفكر بشكل صحيح، وتهمه مصلحة البلد في جميع مناحيها، فالأرضية مناسبة وهناك رغبة كبيرة لدى بعض الجهات المعنية في الزراعة للدخول بالتسويات وإقرار قرارات وخطوات تسهم في وضع خطة تطويرية تحقق طفرة زراعية، فلماذا كل هذا الخوف..؟

كيف يمكننا ذلك؟

المسألة ليست بحاجة لسنوات من الدراسة والتخطيط، المسألة بحاجة إلى قرار في هذا الاتجاه، وإلى تعليمات وبنود تنفيذية بسيطة، وحصر كل أراضي الشيوع والبحث بكل معطياتها، وإعطاء كل من وضع يده على جزء محدد، وفي حال لم يقم بزراعتها يجب اتخاذ قرارات حيال ذلك، وتسجيل الأجزاء الأخرى كأملاك دولة للتأجير والتنفيذ، لا أن تبقى الشيوع لقمة سائغة أمام من يملكون الأموال لشراء بعض أراضي بسمسرات وقضم بعضها واستغلالها لإقامة المشيدات السكنية، وهذا أمر الذي يعمد ويسلكه البعض من يضع يده على جزء من أراضي شيوع، يزرع أمتاراً قليلة للتمويه لكي يشرعن وضع يده، ويترك أجزاء كبيرة بوراً، ومن ثم يحولها للبناء.. وبخصوص الأملاك الخاصة، هناك أناس لديهم أراض كملك خاص يتركونها بلا زراعة، وهناك حسب معلومات الزراعة مساحات ضخمة، فلماذا لا يتم اتخاذ بعض الإجراءات التي ترغم المالك على الزراعة والتأجير، ولتسهيل ذلك يتم استصدار قرار في هذا الصدد، وتخوّل الوحدات الإدارية وغيرها في كل منطقة بتنفيذه والإشراف عليه، وتقييمه، وكما أسلفنا فإن للمالك الممتنع عن زراعة أرضه بنسبة محددة أن يدفع مبلغاً نقدياً واضحاً مقابل ذلك، والأمر نفسه ينطبق على أملاك الدولة.

المئات من الكيلومترات المربعة على جوانب الطرق الدولية والفرعية، مزروعة بأشجار الكينا والصنوبر وغير ذلك من الأشجار الحراجية، لو تمّ استبدالها بأشجار الزيتون مثلاً لما وصل سعر عبوة زيت الزيتون إلى مليون ونصف المليون ليرة، ولتوفرت كميات هائلة منه للتصدير وهذا مثال ليس إلا، وغيرها من الأمثلة الكثير..!

ما الشيوع...؟

عملية اقتسام المال الشائع بين عدّة أشخاص، كالأراضي والعقارات. وتتم عملية إزالة الشيوع بالاتفاق بين الشركاء على القسمة بالتراضي. وإذا لم يتم الاتفاق بين الورثة أو الشركاء بالتراضي تتم إزالة الشيوع بالقضاء، دعوى إزالة الشيوع.

8 ملايين هكتار مساحة أراضي الشيوع في سورية

إزالة الشيوع هي عملية قانونية تتم بين عدة أشخاص يمتلكون حصصاً في عقار واحد، وتتمثل في تفكيك هذا الشيوع وإفصاح العقار إلى عدة عقارات مستقلة حسب حصة كل منهم، وذلك لتمكين المالك من استخدام عقاره بصورة حرة من دون قيود. فإذا وافق جميع الشركاء على إزالة الشيوع في العقار وإفرازه، فإن هذه العملية تكون رضائية وتتم بموجب معاملة الإفراز والقسمة والاختصاص، أما في حالة عدم الاتفاق بين الشركاء أو وجود شريك قاصر أو غائب، فإن اللجوء إلى القضاء يكون مطلوباً لإتمام فصل الشيوع. ويشمل ذلك تحديد قيمة العقار وتوزيع حصص كل من الشركاء حسب التقسيم القانوني. عملية إزالة الشيوع تمثل حلاً قانونياً ومنصفاً يساعد على تحسين استخدام العقارات وتخفيف الضغوط المادية عن الملاك وتسهيل إدارة عقاراتهم.

فاليوم هناك المئات من دعاوى إزالة الشيوع، فهل الوصول إلى صيغ جديدة تنهي ذلك أمر صعب ويضع حلاً لآلاف الهكتارات المعطلة..؟

تحتاج إلى قرارات

وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا وفي تصريح ل « الاقتصادية » أشار إلى أهمية مكوّن الزراعة ودوره في التنمية وفي تأمين الأمن الغذائي، وأشار إلى خطط الوزارة التي لا تزال تؤكد باستمرار على أهمية التوسع والاستثمار في كل شبر من الأراضي المتاحة والمناسبة للزراعة، إلا أنه أحياناً العائق المالي يبقى عقبة أمام التوسعات على صعيد إدخال مساحات جديدة، وبعض المحددات الأخرى.

كنا في وزارة الزراعة قد طالبنا غير مرة بضرورة إقامة مراكز إنتاجية كمجمعات صغيرة في كل منطقة زراعية، تكون هذه المجمعات بمنزلة دعم للفلاح لا تقدم له التجهيزات والمكننة والمستلزمات بأسعار بسيطة، بل أيضاً تستورد كامل إنتاجه بلا أي نقصان، بمعنى أن تكون هي المسؤولة بعيداً عن الحلقات الوسيطة، والأمر الآخر الزراعة تحتاج لمراكز تسويق محلية وأسواق أخرى لتحقيق عملية تسويق أكبر، ولضمان أن كل الإنتاج يلقى مصيره للتسويق. هنا نصنع ونهيء الأرضية المناسبة لإنتاجية مضمونة.. وإلا سنبقى نعاني مسألة الفشل في التسويق ووقوع الفلاح بالخسارة.

التوريث بحق الانتفاع وليس بالملكية

من جهته مدير السياسات الزراعية المهندس رائد حمزة بيّن: الأصل في الملكية «حول أراضي الشيوع» أنها تثبت للشخص الواحد على شيء، فيقال لها ملكية مفرزة، ولكن الملكية قد تثبت لأكثر من شخص على الشيء نفسه، فيقال لها ملكية شائعة، والملكية الشائعة هي التي تكون لأكثر من شخص في هذا الشيء، حيث يكون لكل منهم الحق في حصة تنسب إلى هذا الشيء في مجموعة كالنصف أو الربع أو أقل من الربع.. أوضح جملة مسائل حول أراضي الشيوع والمساحات غير المستثمرة، قائلاً هي أراض لم تحدد ولا تحرر وبقيت بلا استثمار وبلا أي فائدة تذكر، وبلا زراعة، بمعنى ليست ذات مردود اقتصادي، تنشأ في معظم الأحيان نزاعات حولها، فمثلاً يكون شخص قد وضع يده على قسم من قطعة أرض استخدم جزءاً منها، يأتي شخص آخر يريد أن يزرع جزءاً جديداً أو ذات الجزء الذي زرعه الشخص الأول، فيحصل النزاع، ومن ثم تدخل المذاكر والشكاوى، وتترك الأرض بلا زراعة، فهناك مثلاً أيضاً قطعة أرض بإحدى المحافظات تتربع على مساحة كبيرة، أكثر من ٨٠ شخصاً يدّعون أنهم وضعوا أيديهم عليها، وتالياً هي لم تحدد ولا تحرر، ولم تضبط بعد إمكانية تحديد ملكيتها، وبقيت من دون زراعة بالمطلق..!

فمساحة أراضي الشيوع في سورية كبيرة ويأتي من ضمنها: أراضي البادية والبحيرات والمحاذية للسدود وبعض من الأراضي الأميرية وهي بمساحات واسعة لم تحدد أو تحرر، وقدرت الدراسات التي قامت بها بعض الجهات من خلال اللجان المختصة مساحة أراضي الشيوع في سورية بأكثر من ٨ ملايين هكتار تحت هذا البند، أغلبها غير مستثمر لوجود المعوقات، ما تم تركها بلا فلاحة، الأمر الذي يجب اتخاذ قرارات من أعلى السلطات المعنية لتسوية ملكيتها أو نقلها كأملاك عامة للدولة بهدف استثمارها وتأجيرها.

وأمام الإشكالات الحاصلة يجب أن يتم وضع أسس لتشخيص الواقع وتحديد الأطر، ووجوب التوريث للبعض بحق الانتفاع وليس بالملكية كما يدعي البعض بعد أن وضع يده على أجزاء أو جزء من الأرض. وبذلك وبعد تحديد أجزاء من تلك الأراضي يكون الاتجاه نحو التأجير أو الإرغام على زراعتها، وبذلك نضمن حجم حيازات كبيرة وذات جدوى اقتصادية.

واليوم ولإنهاء مشكلة أراضي الشيوع، ومن أجل زراعتها، يجب وضع الحلول السريعة تجاهها، وذلك يتم عبر إما بيعها لشخص مع شرط استثمارها أو تأجيرها وفق اشتراطات، مع تحريرها وتحديدها.. أو نقل ملكيتها للدولة بحال لم يتم استثمارها... وتأطير كل المساحات حيث يتم عدم السماح بملكية أكثر من ٣٠٠ دونم، في حال كان مستثمراً للأرض.. وقد يتم استثمارها كتعاونيات ذات صفة اعتبارية تعاونية، وفي حال لم يقم أحد بأخذ أي منحى فيجب أن تصدر القرارات بضرورة إخضاع تلك المساحات لملكية الدولة.

وبقاء حالة أراضي الشيوع على وضعها الحالي أمر غير مقبول، فلا محددة العائدية، ولا مستثمرة، وهذا أمر اجتماعي مهم، نظراً لما يتركه من إثر سلبي على المجتمع الريفي السوري، لطالما تتعلق هذه الحالة بأراضي الإصلاح الزراعي أحياناً، وحالة بقاء وجودها على الشيوع بذات الحالة التي تم توزيعها على المنتفعين آنذاك، فهذا الأمر لم يعد مقبولاً، فقد بات يتطلب تدخل الدولة لإزالة شيوع تلك الأراضي التي قد تبلغ مساحة العقار الواحد آلاف الدونمات وفيه مئات المالكين من منتفعين وورثة – أحياء وأموات، وقد شكل هذا الأمر عبئاً على الأسر المنتفعة، وهذا العبء الذي تشكل عليهم لا يمكن حلّه عن طريق اللجوء الإفرادي بإقامة دعوى إزالة الشيوع بالمحكمة، وهذا الأمر لا يحل إلا عن طريق الدولة، والمقترح لذلك: أن تشكل لجنة مؤلفة من مندوب من بعض الوزارات كالزراعة والإدارة المحلية والمصالح العقارية وداثرة المساحة فيها وبرئاسة قاض من وزارة العدل، وتقوم هذه اللجنة بجدولة للقرى التي فيها هذه المشكلة سواء من الأراضي الزراعية المستثمرة وغير المستثمرة، وذات ملكية لم تحدد بعد وضمن مدد زمنية ولو امتدت لأعوام، حيث تتم إزالة شيوعها ويصبح كل منتفع ومن معه من مبحوثين وورثة في عقار مستقل، ولابأس أن تفرض أجور مدروسة بدقة على كل منتفع ومبحوث معه لقاء ذلك، فهو عندما يأخذ حصته لنفسه تهون عليه إزالة الشيوع لتلك الحصة وبشكل أفضل، أن هذا الواقع في حال بقي كما هو يشكل خطراً وخللاً وحالة من التفتت الاجتماعي وعدم استثمار للأراضي، وخسائر على صعيد القلة الإنتاجية.

أملاك خاصة غير مستثمرة

وعلى غرار ذلك.. أيضاً هناك مساحات محددة ومحررة وذات ملكية خاصة، ولكن لا يقدم أحد على زراعتها أو فلاحتها، أي هي خارج منظومة الإنتاج وبالتالي تشكل نسبة جيدة من فوات المنفعة، وهنا يجب تفعيل لجان العمل والمراقبة في المحافظة من أجل مراقبة ورصد كل الأراضي الخاصة غير المستثمرة زراعياً، ووضع أسس واشتراطات ترغم مالكها أو مستثمرها على الزراعة وبشكل دوري، أو إمكانية فرض وسنّ إجراءات جديدة تدعم طريق زراعة كل شبر من الأراضي.

وتقدر التقارير الزراعية قرابة «٥٠٠» ألف هكتار خارج حلقة الاستثمار وهي قابلة للزراعة.

إذا أردنا النجاح بالزراعة واستثمار المساحات القابلة وتلك الأراضي الشيوع، فلابد من انطلاقة جديدة مدعومة بقرارات وتوجهات صارمة تزيل كل إشغالات وضع اليد على أراضي الشيوع وفق مؤطرات عامة، فالذي يريد أن يستثمر ويزرع يعطى جزءاً ومن ثم تحدد وتحرر الأرض، ولا تنقل كملكية، فقط يحق له الانتفاع مع المواظبة على الزراعة بشكل دائم.. أو أن تعاد ملكية كل الأراضي للمكية الدولة وتضع لها مرتكزات للاستثمار تهيئ للقيام بدورات زراعية بمحاصيل مختلفة.

وقد حصلت بعض أعمال التجميل وإزالة الشيوع ببعض المناطق حسب المعلومات، والتي تهدف إلى فرز الأراضي الزراعية المشاعة بين مالكيها أو تجميل الأراضي الزراعية المجزّأة تجزئة مفرطة، بإعطاء المالك قطعة أرض واحدة أو أكثر بدلاً من القطع العديدة المتفرقة، وذلك لتسهيل استثمار الأراضي واستصلاحها، من باب أن أعمال التجميل وإزالة الشيوع تعتبر ذات نفع عام، حيث شملت تلك الأعمال العديد من المناطق في المحافظات ومنها ريف دمشق، حمص، حماة، القنيطرة، لكن أغلبها متوقف عن الخدمة بسبب الأوضاع الراهنة.

إزالة الشيوع

الهدف من أعمال التجميل وإزالة الشيوع وفقاً لأحكام القانون المدني الذي يحكم في المنازعات. رقم /١٦٦/ لعام ١٩٧٦ هو إفراز الأراضي الزراعية الشائعة بين مالكيها أو تجميل الأراضي الزراعية المجزأة تجزئة مفرطة، بإعطاء المالك قطعة أرض واحدة أو أكثر بدلاً من القطع العديدة المتفرقة وذلك لتسهيل استثمار الأراضي واستصلاحها، وتعتبر هذه الأعمال ذات نفع عام، وقد شملت أعمال التجميل وإزالة الشيوع في العديد من المناطق في المحافظات ومنها (ريف دمشق- حمص – حماة – القنيطرة)، أغلبها متوقف عن الخدمة بسبب الأوضاع الراهنة.

في وحال أردنا تجاوز كل هذه الإجراءات التي قد تطول لسنوات وتحتاج إلى جهود وكوادر، فلماذا لا يصدر تشريع يفرض ضريبة على كل أرض غير مستثمرة زراعياً تكون بمثابة تعويض عن ضرر المنفعة العامة وقد تشجع هذه الضريبة ملاكي الأراضي الخاصة لزراعتها واستثمارها بحيث يعود إنتاجها بالنفع لكل السوريين.

«الليرمون» نموذج متطور وبوابة للتنمية بحلب

كواية لـ«الاقتصادية»: قرار اعتبارها منطقة تنموية سيحقق نهوضاً صناعياً وعمرانياً وألقاً بالمنتجات

■ نور يوسف

منذ أيام قليلة قرر المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه الأخير برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس الموافقة على استكمال كل الإجراءات لإحداث منطقة الليرمون التنموية في حلب، وتشكيل لجنة من الوزارات والجهات المعنية لإعداد الصيغة النهائية من مشروع قرار الإحداث بالسرعة الكلية وفق أسس وضوابط محددة تضمن الاستفادة المثلى من الميزات والإعفاءات الواردة في قانون الاستثمار.

عودة الصناعيين لمنشآتهم واستئناف إنتاجهم بميزات وتسهيلات

حول أهمية هذا القرار بين نائب رئيس غرفة صناعة حلب مصطفى كواية في تصريح لـ«الاقتصادية» أن قرار الإحداث يأتي لتسريع عملية تعافي منطقة الليرمون الصناعية وتشجيع الصناعيين المتضررين على معاودة تأهيل منشآتهم واستئناف العمل والإنتاج لتكون نموذجاً متطوراً يضم تنوعاً كبيراً في المنتجات الصناعية..

وأشار كواية إلى أن غرفة صناعة حلب طالبت بتشميل كل المناطق الصناعية في حلب كمناطق تنموية ومنحها المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي من شأنها تحقيق حالة من النهوض الصناعي الإنتاجي فيها بالنظر إلى حجم الدمار والتخريب الذي تعرضت له جميع المناطق الصناعية خلال السنوات الماضية بسبب الحرب الإرهابية على بلدنا.

الليرمون... تاريخ وحاضر.. ومستقبل واعد

تعد منطقة الليرمون الصناعية هي واحدة من أقدم وأعرق وأهم المناطق الصناعية في حلب تأسست في أربعينيات القرن الماضي وتقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة حلب وتركزت فيها صناعة الألبسة الجاهزة بصورة رئيسية بالإضافة لبعض الصناعات المرتبطة بالحلقات الأخيرة من الصناعات النسيجية كصناعة التريكو وغيرها.

وبمرور الوقت أصبحت هذه المنطقة الأكبر من حيث عدد معامل الألبسة الجاهزة فيها وزاد عدد المنشآت فيها عن ١٣٠٠ معمل، ومن المعروف للجميع أن صناعة الألبسة الجاهزة تمتاز بالكم الكبير من العمالة التي تحتاجها وفرص العمل التي تؤمنها وبالتالي كانت هذه المنطقة حتى عام ٢٠١١ بمنزلة مدينة صناعية مصغرة لصناعة الألبسة الجاهزة وكانت النسبة الأكبر من إنتاج هذه المعامل مخصص للتصدير حيث كانت منتجاتها تصدر لدول أوروبا وأميركا ومختلف الدول العربية وباقي دول العالم وهي منتجات كانت تمتاز بأعلى درجات الجودة وبأسعارها المنافسة وبالتالي كانت الألبسة السورية تشكل رقماً صعباً في الأسواق الخارجية.

كما أن الخط البياني للاستثمارات في المنطقة كان في ارتفاع مستمر من حيث زيادة الاستثمارات وارتفاع عدد المنشآت الصناعية فيها وتوسعها وزيادة العمالة فيها وبالتالي كانت منطقة جاذبة للصناعيين والمستثمرين بالنظر لما تتمتع به من خصائص أبرزها قربها من مدينة حلب وتركز القسم الأكبر من معامل الألبسة فيها.

وفي عام ٢٠١٢ خرجت منطقة الليرمون عن الخدمة بسبب الأحداث التي تعرض لها وطننا وتمركز المجموعات الإرهابية المسلحة فيها وقد تعرضت المعامل لعملية كبيرة من التدمير للمباني والسرقة والنهب لخطوط الإنتاج والآلات، وعندما تم تحرير المنطقة عام ٢٠١٦ كانت بحالة كارثية من حيث التدمير الذي طال كل المنشآت والمرافق والبنى التحتية والنهب والسرقة لكل ما فيها.

ورغم صعوبة هذا الواقع عاد عدد محدود من الصناعيين للعمل فيها وكان عددهم أقل من عشرة صناعيين في بداية الأمر، واعتمدوا على المولدات الكهربائية لتشغيل عدد قليل جداً من الآلات.

دور غرفة صناعة حلب

في هذه الأثناء عملت غرفة الصناعة بصورة دؤوبة على تقييم حالة المنطقة وإعداد الكتب والمراسلات للجهات الحكومية للمطالبة بتأهيل المرافق والخدمات والبنى التحتية وأهمها الكهرباء وكان هناك تواصل مستمر مع المعنيين وبدأت عملية التأهيل ولكن حجم الدمار كان هائلاً وظروف العمل كانت صعبة للغاية ومع ذلك كان الصناعيون يحاولون الترميم والعمل.

وبهدف تشجيع الصناعيين على معاودة تأهيل منشآتهم طالبت غرفة صناعة حلب الفريق الحكومي بإصدار قرارات خاصة للمناطق الصناعية ومنها الليرمون بحيث يتم اعتبار هذه المناطق مناطق متضررة منكوبة ويتم إعطاؤها المحفزات والتسهيلات والإعفاءات والمزايا التفضيلية التي تشجع الصناعيين على العمل وتساعدهم على معاودة التأهيل والإنتاج.

القادم لمنطقة الليرمون

بنتيجة المراسلات والاجتماعات واللقاءات تم اتخاذ القرار الحكومي بتشميل منطقة الليرمون كمنطقة تنموية بموجب قانون الاستثمار وهي صيغة تهدف لإعطائها جملة من التسهيلات والمحفزات التشجيعية تكفل النهوض بها.

وتم اتخاذ القرار بتشميل منطقة الليرمون كأول منطقة تنموية في القطر بموجب قانون الاستثمار.

ونحن كغرفة صناعة حلب وفعاليات اقتصادية وصناعية نعتبر هذا القرار مهماً جداً وبشكل الاستجابة الصحيحة لمتطلبات النهوض مجدداً بهذه المنطقة صناعياً وإنتاجياً واقتصادياً وكلنا أمل أن تكون الميزات والإعفاءات التي ستصدر كبيرة لتسريع تعافي هذه المنطقة، ليس هذا فحسب بل طالبنا ونتمنى أن يتم تشميل جميع المناطق الصناعية في حلب بهذا الأمر لأنها جميعها بلا استثناء تعرضت للتدمير والنهب الكلي أو الجزئي وبالتالي هي بحاجة لتحفيز وتشجيع يكفل تسريع عملية التعافي الخدمي والإنتاجي لتستعيد كل المناطق الصناعية دورها الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، فمنطقة الليرمون تضم حالياً نحو ٢٠٠ منشأة صناعية منتجة ونتطلع أن يزيد هذا العدد على ألف منشأة في الفترة القريبة في حال كانت الميزات والإعفاءات ملبية للواقع الحالي والمستقبلي وهذه المعامل ستؤمن في حال تشغيلها عشرات آلاف فرص العمل لأنه كما هو معلوم للجميع بأن معامل الألبسة الجاهزة تمتاز بحجم العمالة الكبير الذي تحتاجه ناهيك عن فرص العمل غير المباشرة التي ستتحقق من هذا الأمر.

ونحن بانتظار صدور القرارات التنفيذية للإعفاءات والمحفزات التي ستقدم للمنطقة لمعرفة مدى كفايتها أو تلبيتها للواقع والاحتياج أم ضرورة زيادتها لتكون ملبية لاحتياجات الصناعيين والمستثمرين.

ومما لا شك فيه أن هناك رغبة حكومية لدعم العمل والإنتاج والصناعة ولكن المطلوب عمل أكثر وقرارات أسرع وتشاركية حقيقية بين الجهات الحكومية وممثلي الفعاليات الاقتصادية كغرف الصناعة في مناقشة وصياغة القرار الاقتصادي ليكون أكثر جدوى وأعمق أثراً وملبياً لجميع الاحتياجات.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.aliqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

أملاك الدولة في العين الاستثمارية.. المال مهدور والحاجة ملحّة..!

رقم خطير... ٦٢ بالمئة من مساحة سورية أملاك دولة!

حاووط لـ«الاقتصادية»: عقود استثمارات مجزية أبرم منها ٧ مقلعية وأخرى زراعية وتريث لاستكمال قاعدة البيانات

■ شادية إسبر

لا يغيب استثمار ثروتنا عن طاولات اجتماعاتنا الرسمية وغير الرسمية، فالأوضاع الاقتصادية تزداد تردياً والحاجة للبحث عن أي مصدر إيراد يزداد إلحاحاً، لكن وضع المخططات شيء، والمأمول شيء آخر، والغريب غير المستغرب أن الواقع دائماً في عالم بعيد، فأين وصل استثمار أملاك الدولة والحاجة إليها ملحّة؟

قوانين عدة مهمة صدرت، وقرارات حكومية تنظم آليات العمل الاقتصادي والاستثمار وتشجعه، كما تمنح المستثمرين مزايا جاذبة، في إطار تكوين بنية قانونية للعملية الاقتصادية بأسس علمية سليمة تنظم عمل مؤسساتها وشركاتها العامة والخاصة أيضاً، ليبقى التنفيذ أساس تحقيق النتائج وفق الأهداف، وهنا تكمن أغلبية مشاكلنا الاقتصادية، حيث لا يختلف الاقتصاديون والمسؤولون حول أهمية الإدارة الكفؤة لأملاك الدولة مثلاً، فهذا المال المهدور فيه الكثير من الفرص الاستثمارية التنموية ؛ يجب العمل على تحسين عائداتها بكل السبل كحامل اقتصادي لا يحتمل التأخير أكثر.

محمد حسان حاووط

% 0,32
بدلات خدمات أملاك الدولة من الإيرادات العامة لعام ٢٠٢١

إيرادات منخفضة

بأرقام الموازنات العامة للسنوات المالية إيرادات الدولة من أملاكها ضعيفة جداً، فأين تكمن المشكلة؟ المشكلة كما يراها الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور مظهر يوسف تكمن أساساً في الفترات السابقة في انخفاض بدلات الاستثمار، موضحاً لـ«الاقتصادية» أنه يتم حالياً إعادة النظر كل فترة بهذه البدلات لتتناسب مع الأسعار الرائجة، وأن هناك مشكلة التعدي على أملاك الدولة الخاصة، واقتطاع أجزاء من عقارات عائدة لأملاك الدولة ما يحرمها من عائداتها.

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية نحو ١٨٠٥ مليون هكتار، تشكل أرضي أملاك الدولة نسبة ٦٢ بالمئة منها، كما أن ٣٢،٨ بالمئة من مساحة القطر هي أراضٍ زراعية أي تقريباً ٦ملايين هكتار (أملاك دولة وأملاك خاصة)، وفق بيانات قدمها مدير أملاك الدولة في وزارة الزراعة حسان حاووط خلال لقاء مع «الاقتصادية».

الأمر لا يتوقف عند أراض زراعية بل هناك منشآت إنتاج حيواني وأراضي البادية أيضاً، عقارات تمتلكها جهات عامة بالاستملاك أو بالشراء تديرها كل جهة بذاتها، وهي متنوعة، وغيرها الكثير مما هو مصنّف وموصّف بالقانون، وبالنظر إلى هذا الرقم نجد كم مهم ما سيحققه من مردود اقتصادي؟

وعن أملاك الدولة غير الأراضي الزراعية أوضح حاووط أن القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٢٣ تضمن أن تتولى وزارة المالية إدارة واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة عدا الأراضي الواقعة خارج المخطط التنظيمي، وأنه بموجب هذا القانون يتم العمل على تسليم الأملاك المشمولة بأحكامه إلى وزارة المالية، حيث تقوم باستثمار الأبنية والمنشآت وأسهم الشركات، وتقوم وزارة الزراعة باستثمار الأراضي الزراعية.

حول المتوقع أن يحققه الاستثمار الأمثل يقول الدكتور يوسف: ٦٢ بالمئة من مساحة القطر، لا يعني أنها كلها صالحة للاستثمار، وخاصة أنه يدخل ضمنها المناطق الصحراوية، الجبلية... إلخ، والتركيز هنا يجب أن يتم على الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة، ولا يمكن تقدير عائدات استثمارها لأنه لا يوجد بيانات إجمالية عن كل أملاك الدولة التي يمكن استثمارها.

صعوبات الحصر.. الاتساع وتعدد الجهات

منذ أكثر من ستة أشهر صدر القانون رقم ٤٣ لعام ٢٠٢٣ القاضي بإحداث هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى «الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة» بهدف حماية وإدارة أملاك الدولة الخاصة وصيانتها واستثمارها على الوجه الأمثل، ما يحقق موارد ثابتة ودائمة للخزينة العامة للدولة، فأين وصل العمل؟

حاووط أكد أن استثمار أملاك الدولة بالشكل الأمثل هو هدف وهاجس وخاصة في ظل الظروف الحالية، وقال: إن الغاية الأساسية لهذا القانون هي تحويل وظيفة أملاك الدولة من خدمية بحتة إلى اقتصادية تركز على حجم المردودية والاستثمار الأمثل إضافة إلى الدور الخدمي والاجتماعي الحالي، وهناك تحديات كبيرة تم بحثها خلال ورشة عمل أبرزها كثرة التشريعات والقرارات والتشابكات القائمة في البيئة الناظمة لعمل الجهات المختلفة المعنية، وعدم وجود نظام ودليل إجرائي واضح يربط بينها، إضافة إلى الفجوة بين القانون والتطبيق وصعوبات إنفاذ القوانين والقرارات المتعلقة بالتجاوزات على أملاك الدولة الخاصة، مع وجود استخدامات مغايرة للغاية، والتأخير الزمني الكبير للاستثمارات، كما أن من التحديات، الملكيات على الشيوع، وضعف الإمكانات اللوجستية لبناء قواعد البيانات والحصر الشامل.

من جانبه أكد الدكتور يوسف أن الأهمية الأساسية لهذا القانون أنه أعطى تعريفاً لأملاك الدولة كما أنه بموجب هذا القانون أصبح هناك إدارة مركزية لإدارة الملف حيث كانت تتعدد الجهات التي تدير أملاك الدولة.

وأوضح الصعوبات التي تعترض ظهور مخرجات عمل بقوله: المشكلة الأساسية في الملف هو اتساع أملاك الدولة وخاصة الزراعية منها، وتعدد الجهات التابعة: وزارة السياحة، وزارة النفط (مقالع...) محافظة، بلدية... الخ، أيضاً هناك العقارات التي هي عبارة عن مرافق عامة (مطاعم- مقاه – مخابز- محلات تجارية وصناعية – شقق سكنية) وبالتالي إجراء مسح دقيق لما تملكه الدولة يحتاج إلى تنسيق مع هذه الجهات وزمن طويل، كما أن الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة المحدثة هي في الأساس جديدة وتضم جميع العاملين الدائمين لدى مديرية ودوائر أملاك الدولة والإصلاح الزراعي وقسم أملاك الدولة في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، وبالتالي كل خبرتها السابقة تشمل ما يتعلق بقطاع الزراعة، ومن المرجح أنها بحاجة لوقت إضافي لتضم عاملين وخبراء من بقية الجهات التي لديها أملاك، كما أن بعض أملاك الدولة وخاصة السياحية، والمقالع والمحاجر... إلخ تحتاج إلى كادر متخصص وخبرة في هذا المجال قد لا تكون متوافرة في الهيئة المحدثة.

إدارة لكل نوع استثمار

كلمة السر تكمن في عقلية وطريقة الإدارة كجزء أساسي لتحقيق الربحية في المشروعات الاقتصادية، فعدم تحقيق أملاك الدولة إيرادات جيدة لم تكن في القوانين بحد ذاتها بل يرى الدكتور يوسف أن المشكلة كانت في طريقة تطبيق هذه القوانين، من حيث إجراءات الإعلان، طريقة التعاقد، تمديد العقود، البدلات.... والتي كان يشوبها الكثير من الفساد، موضحاً أن عملية استثمار أملاك الدولة كانت تُدار من خلال التعاقد بين المستثمر والجهة المعنية المالكة بغض النظر عن آلية التعاقد.

وأكد أن إدارة كفؤة لأملاك الدولة تحتاج أولاً لإجراء مسح لكل أملاك الدولة القابلة للاستثمار، وعلى هذا الأساس يمكن تشكيل إدارات مختلفة لكل نوع من الاستثمار، معتبراً أنه يجب التركيز في البداية على المشاريع السياحية، الأنشطة التجارية والاستثمارات التي يمكن أن تحقق عائداً فورياً لكل الأطراف.

في السياق ذاته أضاف حاووط من جانبه: حتى نستطيع إدارة أملاك الدولة واستثمارها يجب أن نلم بما نملك إضافة إلى التبدلات الطارئة عليها وأنواعها حتى نتمكن من الاستثمار بحسب طبيعة كل عقار، ويتم العمل حالياً على منصة إلكترونية ستكون اللبنة الأساسية وهي تحتاج إلى تطوير، وسيتم إدخال كل تبديل أو تعديل على أراضي أملاك الدولة إليها.

في التشاركية مخاطر كامنة

عن استثمار أملاك الدولة بالتشاركية مع القطاع الخاص وفاعليته، أوضح الدكتور يوسف أن التشاركية لا يمكن أن تنجح في جميع المجالات وخاصة أملاك الدولة الزراعية، يمكن أن تنجح التشاركية في المشاريع المتعثرة، المتوقفة،..... الخ، لكن في كل الأحوال سيكون الأثر محدوداً جداً على إيرادات الدولة بسبب ضآلة الإيرادات المتحققة بشكل عام مقارنة بإيرادات الدولة العامة، حيث أشارت بيانات وزارة المالية في عام ٢٠٢١ مثلاً إلى أن بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة شكلت ما نسبته ٠،٣٢ بالمئة من الإيرادات العامة فقط.

■ يوسف: مبدأ التشاركية لا يصحّ على أملاك الدولة

تريث واستثمارات زراعية ومقلعية

مدير أملاك الدولة كشف عن وجود تعليمات من رئاسة مجلس الوزراء نهاية آب الماضي للتريث بعرض أي أملاك دولة للاستثمار أو التأجير أو التخصيص أو البيع، أو أي عملية، والهدف إنجاز المنصة، مع ملاحظة أن التعليمات شملت أنه في حالة الضرورة هناك إمكانية للعودة إلى رئاسة مجلس الوزراء، وقد تم توقيع عدة عقود بعد موافقة الرئاسة عليها.

وعن العقود التي تم توقيعها، ذكر حاووط أنه تم توقيع عقد لإقامة مجفف ذرة صفراء في محافظة حلب وهو مشروع مهم جداً وله حاجة اقتصادية، كما تم توقيع عقد مع شركة جذور للزراعة وتربية الحيوان بمساحة ٥ آلاف هكتار بمحافظي الرقة وحلب، إضافة إلى عدد من المشاريع في مجال المقالع، حيث تم توقيع عدد من المشاريع في تدمر (ملاحة تدمر)، بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء والمؤسسة العامة للجيولوجيا حيث بلغ عدد العقود الموقعة حتى الآن نحو ٧ عقود وهي استثمارات مهمة وعوائدها مجزية، والعمل المقلعي متكامل بين وزارة الزراعة والمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية.

وعن أجور أراضي أملاك الدولة، أوضح حاووط أنها محددة ببلاغات ناظمة موافق عليها من رئاسة مجلس الوزراء بناء على توصية اللجنة الاقتصادية، والأجور تمثل الحد الأدنى، وتراعي طبيعة الأرض، والأسعار الرائجة في المنطقة التي يوجد فيها مكان الاستثمار.

الاستثمار الممنهج يدعم التنمية

وبشأن الآثار السلبية أو المخاطرة الكامنة في التشاركية بأملاك الدولة، قال الدكتور يوسف إن المشكلة الأساسية في مشاريع التشاركية أن القطاع الخاص يبحث عن المشاريع التي تحقق له أعلى عائد في وقت سريع وبتكاليف إعادة تأهيل في الحد الأدنى، وقد لا يتناسب هذا الفكر مع توجه الدولة في سعيها لاستثمار كل أملاكها.

وأضاف: إن تأجير أراضي أملاك الدولة عن طريق المشاركة، سيؤدي إلى تأثر صغار الفلاحين وعدم تمكنهم من الحصول على أراضي أملاك الدولة لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة مشاريع الإنتاج الحيواني والصناعات الزراعية، وبالتالي لا يجب تطبق مبدأ التشاركية على أملاك الدولة كافة.

من جانبه أوضح مدير أملاك الدولة أنه بالنسبة للمشاريع أو الاستخدامات الزراعية تُراعى طبعاً حاجة البلد للمنتجات، وطبيعة الأرض، ونوع المستثمر، وملاءته، فعندما نقوم بتأجير فلاح يختلف الأمر عن تأجير مستثمر، وهناك تأجير بموجب بحث اجتماعي وهنا تكون الأجور غير متوافقة مع الأسعار الرائجة أي هي أقل، لكون الهدف هو اجتماعي خدمي وتثبيت الفلاح بالأرض والحصول على المحاصيل الإستراتيجية.

وفي سياق متصل أشار حاووط إلى القانون رقم ٤ لعام ٢٠٢٤ الذي تضمن إعفاء المكلفين برسوم الري عن الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ ولغاية عام ٢٠٢٣ من تسديد الغرامات والفوائد المترتبة عليهم في حال قيامهم بتسديد رسوم الري المستحقة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون، كما تضمن إعفاء شاغلي عقارات أملاك الدولة سواء أكان بموجب عقود إيجار أم استثمار أو أجر مثل عن الفترة نفسها (٢٠١٢-٢٠٢٣) من تسديد الغرامات والفوائد، كما أعفى المكلفون من تسديد أقساط تكاليف واستصلاح الأراضي الزراعية المنصوص عليها في المرسوم ٢٩ لعام ٢٠٢١، ما ينعكس على تحسين الواقع الزراعي ودعمه.

موضحاً بالأرقام أن الغرامات المترتبة على هذه الأجور والرسوم قد تتجاوز المبلغ الأصلي لكونها تراكمية ولسنوات، وبالتالي المبالغ التي أعفي منها الفلاحون ليست قليلة، كاشفاً أن وفق الاحصائية المتوافرة لغاية ٢٠١٩ فقد بلغت المبالغ المستحقة ٢٩ ملياراً و٢٦٥ مليوناً و١٥٣ ألف ليرة سورية، سُدد منها لغاية تاريخ ٢٠١٩/١٢/١٨ فقط ٨٥٥ مليوناً و١٩٧ ألف ليرة سورية، مبيناً أنه بإضافة المبالغ المترتبة بعد ٢٠١٩ وهي عن خمس سنوات فإن المبلغ أكبر بكثير مما ذُكر سالفاً.

وفيما يخص دور الدولة التنموي الاجتماعي وكيف تحققه من خلال استثمار أملاكها، عبّر الدكتور يوسف عن وجهة نظره بأنه يمكن تطبيق هذه الفكرة في القطاع الزراعي، حيث يمكن استثمار مساحات كبيرة من أراضي الدولة عن طريق تأجيرها للفلاحين، في حين أشار إلى موضوع العلاقة بين استثمار أملاك الدولة والتخطيط الإقليمي وأن غاية التخطيط الإقليمي هو الاستفادة المثلى من الموارد الموجودة في كل إقليم، وبالتالي يمكن استثمار أملاك الدولة بشكل ممنهج وبما يتناسب مع كل إقليم لكونه يدعم التنمية الشاملة على مستوى القطر.

وحسب «الزراعة» فإن إجمالي مبالغ التحققات المالية من تأجير أراض الدولة خلال عام ٢٠٢٣ لا يتجاوز الـ ٥٥ مليار ليرة بعام واحد.

55 مليار ليرة التحققات المالية من تأجير أراض أملاك الدولة بالزراعة

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٩/ ٤ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

منصة وبطاقات صراف للحصول على إقراضات ذوي الدخل المحدود في «التوفير»

توقفات وترقبات وخطة تسليفية مؤطرة

مدير عام مصرف التوفير لـ«الاقتصادية»: انتقلنا من الخسارة إلى الربح وقرابة ١٣ مليار ليرة أرباحنا

■ هني الحمدان

لعب مصرف التوفير دوراً مهماً في تقديم خدمات منح القروض لذوي الدخل المحدود، ولكن خلال السنوات الأخيرة وسع من دائرة خدماته، وتنوعت لتغطي أنشطة ومرافق تصب في خانة النمو والتنمية، حيث قدم مجموعة من المنتجات الائتمانية، كانت الفئة المستهدفة منها ليست ذوي الدخل المحدود، بل منح قروض لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قرض تمويل شراء عقار لأصحاب المهن العلمية والمهن الحرة وبنسبة فوائد مدروسة ومعقولة.

وانتقل المصرف هذه الأيام إلى مستوى تحقيق الأرباح والعوائد الاقتصادية التي تنم عن نهج إداري وتنموي شامل يغطي كل الاحتياجات للإقراضات، حيث تمكن بنتيجة نهاية عام ٢٠٢٣ من تغطية كامل الخسائر المتراكمة خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

ووضعت إدارة المصرف رؤية عمل تواكب الواقع ومتطلبات المرحلة هدفها الارتقاء بالخدمات المقدمة وكسب العميل، ولا شك تمكن المصرف من تحقيق النتائج الإيجابية وفق بياناته المالية كانت بنتيجة التوسع بالتوظيف ومنح القروض، حيث بلغت القروض الممنوحة لعام ٢٠٢٣ /١٦٦/ مليار ليرة سورية تقريباً وبنسبة نمو بلغت ٤٠ بالمئة عن عام ٢٠٢٢، ما أدى للضغط على سيولة المصرف، وتطلب التوقف لبعض الأوقات في استلام طلبات قروض جديدة، لتتمكن الفروع من دراسة وتنفيذ القروض المقدمة، التي لاقت تزايداً وإقبالاً شديداً خلال الفترة الماضية، هذا من جهة المواءمة في نسب السيولة والأموال المتاحة للأقراض المحددة بموجب خطة تسليفية ربعية مقرة من مجلس إدارة المصرف.

67 مليار

ليرة إجمالي القروض الممنوحة خلال النصف الأول من العام الجاري

418 مليار

في محفظة الودائع

لدى المصرف توجهات تطويرية من ناحية التوسع بالإقراضات والتشغيل، ومن أهم الصعوبات التي تواجه عمله توافر الكوادر النوعية المؤهلة نتيجة التسرب الكبير الذي واجهه القطاع المصرفي العام عموماً بسبب الحرب والأزمة التي امتدت آثارها حتى اليوم، إضافة إلى صعوبات استمرارية العمل، أهمها حوامل الطاقة ومشكلة التقنين الكهربائي خلال ساعات العمل والدوام الرسمي.

«الاقتصادية» أجرت لقاء مع مدير عام مصرف التوفير حول واقع العمل وما تحقق من مؤشرات، وما خطة محددات منح القروض بشكل أكثر وأسباب توقفات المنح.

قاعدة العملاء

تقول مدير عام مصرف التوفير رغد معصب: يعمل المصرف وفق التعليمات الرقابية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، بما فيها نسب السيولة والفوائض المتاحة للإقراض، مع الحرص الشديد على تحقيق رضا العميل والارتقاء به لكونه الغاية الأسمى لإدارة المصرف، واليوم فإن المؤشرات المالية التي حققها تدل على المكانة التي وصل إليها في تعزيز روافد التنمية والمساهمة قدر الإمكان في لعب اقتصادي يوازيه ما يمتلك من مقومات رغم الصعوبات التي سبق الإشارة إليها، فهو يمتلك قاعدة عملاء تزيد على ٨٠٠ ألف عميل، ومحفظة الودائع لديه تزيد على ٤١٧ مليار ليرة سورية، وكل ذلك تحقق جراء التوسعات في منح القروض وتنوعها، من قروض ذوي الدخل المحدود وتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة إلى متوسطة بسقوف تراوحت من ١٠ملايين- ١٠٠مليون وحتى مليار ليرة سورية على التوالي مع استمرار التركيز ضمن المحفظة الائتمانية لقروض ذوي الدخل المحدود التي ما زالت تشكل نسبتها ٩٠ بالمئة من المحفظة الائتمانية للمصرف، ولا شك ترك إجراء تبسيط الإجراءات واللجوء إلى بوليصة التأمين بدل الكفلاء إلى تحقيق الرضا عن الزبون وزيادة الإقبال، وبلغ عدد المستفيدين من القروض عن طريق بوليصة التأمين أكثر من ١٩، ٣٠٠ ألف مقترض وبقيمة تجاوزت ٨٧ مليار ليرة.

وفي النصف الأول من العام الجاري وصلت أعداد كفالة التأمين ٧٤٤٨ قرضاً بقيمة أكثر من ٥٦ مليار ليرة، لكن كما سبق ذكره فإن لدى المصرف قرارات وأنظمة تحكم عمله، عليه التقيد بها ما استدعى تقييد المنح وفق الخطة التسليفية المخصصة والمحددة لكل فرع من فروعه ربعياً وشهرياً وفق فائض السيولة المتاح للإقراض، وهذا يعكس الدور المهم الذي قدمته هذه الكفالة بتبسيط إجراءات المنح، والتريث حالياً بقبول بوليصة التأمين هو إجراء مؤقت لمراجعة آلية الربط والمطابقات مع المؤسسة السورية للتأمين لاعتمادها واستئناف العمل مجدداً لها بعد ذلك.

ودائع وقروض

حسب المؤشرات الرقمية بلغت محفظة الودائع ٤١٨ مليار ليرة حتى ٣٠-٦-٢٠٢٤ بنسبة نمو ١١ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، وبلغ إجمالي القروض الممنوحة خلال النصف الأول من الجاري ٦٧، ٥ مليار ليرة سورية، وشهدت قروض ذوي الدخل المحدود وقروض الطاقة المتجددة نمواً بنسبة ٢٦ بالمئة عما تم منحه في العام ٢٠٢٣، إذ بلغت محفظة القروض ٣٠٠ مليار ليرة حتى ٣٠-٦-٢٠٢٤ بنسبة نمو ٤٠ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقاً للتوجهات الحكومية فإن خدمات المصرف تتجه نحو التطبيقات الإلكترونية الكامل للسرعة وللموثوقية، حيث تم إنشاء منصتين الأولى لفتح الحسابات المصرفية، والثانية لتقديم طلبات القروض إلكترونياً، تهدف لخفض مدة الزمن التي يستغرقها الموظف بتقديم وإنجاز الخدمة، وأيضاً لضبط الدور وأي ممارسات، وتطبيقات الدفع الإلكتروني هدف إستراتيجي للمصرف، وقد حقق المصرف نقلة نوعية، حيث بدأت النتائج تظهر لتصبح هذه الخدمات واقعاً ومفعلة، واليوم باتت البطاقات الإلكترونية المصدرة لحسابات مصرف التوفير مرتبطة مع كل المصارف الخاصة التابعة لشبكة بترا مونيتكس للدفع الإلكتروني البالغ عددها ١٣ مصرفاً خاصاً، إضافة إلى الربط مع المصرف التجاري السوري والعقاري، والتي تتيح استخدام الصرافات الآلية ATM ونقاط البيع POS مراكز التسوق والأماكن المنتشرة ضمنها، حيث كان المصرف سباقاً لتوزيع نقاط البيع ضمن منافذ السورية للتجارة، ويجري حالياً التوزيع ضمن عدد من المنشآت السياحية، ولاسيما الشركة السورية للنقل والسياحة التي يمتلك المصرف نسبة ٣٣، ٣ من أسهمها، وقريباً ستتيح للمتعاملين معه وحاملي بطاقته الإلكترونية تسديد فواتيرهم ورسومهم وغيرها بعد استكمال إجراءات الربط مع السورية للمدفوعات.

توقفات

استمر المصرف بالمنح وفق الخطة التسليفية الموضوعة والمقرة بشكل ربعي من مجلس الإدارة، ولكن حصلت حالات توقف لفترات محددة مثلاً خلال الشهر الثالث والشهر الخامس نتيجة الإقبال الشديد بالطلبات والضغط التي تعرضت له الفروع، والذي استدعى التريث باستلام طلبات جديدة منعاً من تجاوز سقوف الخطة التسليفية المحددة، والجدير بالذكر أن قروض العسكريين لم تتوقف وكان لها الأولوية وفق العديد من المزايا التفضيلية الممنوحة لهذه الفئة في ضوء الاتفاقات المبرمة مع الإدارة المالية للجيش، كما تم إجراء بعض التعديلات لحصر تقديم الطلبات عن طريق المنصة والصراف على حساب الدفع الإلكتروني، والإقراض حسب الخطة المقررة من المركزي، ويعطي الزبون ٤٠ بالمئة من القسط والباقي عبر بطاقة الصراف. التريث واللجوء إلى المنصة وعدم إعطاء الزبون نصف القرض «كاش» لضبط العمليات بعد الإقبال الشديد على القروض.

الإيرادات والأرباح

بلغة الأرقام بينت مدير عام المصرف أن عام ٢٠٢١ كان عام الانتقال من الخسارة للربح، حيث تم خلال الأعوام ٢٠٢١- ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تحقيق إيرادات وأرباح بنمو متصاعد وصولاً إلى ١٢،٧ مليار ليرة سورية والتمكن بنتيجة نهاية عام ٢٠٢٣ من تغطية جميع الخسائر المتراكمة، الأمر الذي انعكس بتحسن كبير بمثابة رأس المال، حيث وصلت قيمة الأموال الخاصة إلى ٣٣،٨ مليار ليرة وارتفاع كفاية رأس المال من ٥ بالمئة إلى ٨،٨٤ بالمئة وصولاً إلى ١٤،٦ بالمئة بنهاية عام ٢٠٢٣ بعد أن كانت الكفاية سالبة نتيجة الخسائر المحققة بأعوام سابقة.

تأثيرات الأزمة

كان الأثر المباشر في تأمين التجهيزات من حواسب وعدادات جديدة وصيانة الموجودة، وحوامل الطاقة ومجموعات التوليد وتكاليف تشغيلها وصيانتها، والأثر الأهم في رأس المال البشري نتيجة التسرب الكبير ضمن القطاع المصرفي ولاسيما الكفاءات والخبرات، وتجاوزت نسبة التسرب أكثر من ٣٠ بالمئة، وهذه تشكل مشكلة كبيرة وخاصة للكفاءات والخبرات، بوقت لا وجود لتعويض النقص الحاصل، فالمشكلة عالية الأهمية تستوجب دراستها وإيجاد الحل الملائم لها لرفد وتعويض النقص الشديد في الكوادر المصرفية، ويعمل اليوم قرابة ٩٠٠ موظف بكل من الإدارة العامة وفروع المصرف، وبحال بقي الحال سيؤدي إلى نتائج سلبية والتعرض لمخاطر تشغيلية مرتفعة قريباً.

الخطة التسليفية للمنح

تم التوجه منذ بداية هذا العام نحو القروض الإنتاجية بما يتوافق مع قرار مجلس النقد والتسليف المتضمن فتح سقوف الإقراض وفق دراسات الجدوى الاقتصادية مع تحديد نسب للمحفظة الائتمانية ٧٥ بالمئة للقروض الإنتاجية و٢٥ بالمئة للقروض الأخرى حسب تصنيف ISIC ٤، مع مراعاة الإمكانات المتاحة التي تحكمها بشكل أساسي وضع ونسب السيولة، إضافة للتقيد بالقرارات والتعاميم الناظمة لموضوع العمولات والمتضمنة المحددات الخاصة بالعمولات لجهة تحديد حدود عليا لبعض عمليات الخدمات المصرفية، والتعديلات على العمولات المطبقة لدى المصرف وفقاً لذلك.

توقفات منح القروض لزيادة الضغط الشديد والتقيد بخطة التسليف من المركزي والمنصة لإدارة عمليات الإقراض بشكل سليم

كلام في الاقتصاد

خطأ إستراتيجي بزمن اللامبالاة

تحويل الدعم من سلعي لنقدي ودفعه إلكترونياً لا يرتبط بقرار وإنما بإستراتيجيته.. لوجود رابط بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي المستدام. فقرار فتح الحسابات لأصحاب البطاقات الذكية لم يخضع لدراسة تربط بينه وبين برمجات ومنظومة الدفع الإلكتروني، وهو ما كشف النقاب عن ضعف حكومي شديد بالموضوع التكنولوجي رغم أن ما سمعناه أتحفنا بالرقمنة والحكومة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني. وهذا الضعف أظهر بشكل جلي ضعف المعرفة باستثمار تلك التكنولوجيا والبرمجيات التي تشغل المنظومة بالشكل الذي يحقق نهوضاً اقتصادياً حقيقياً في البلد. أشرنا لهم أنه لا حاجة لحضور المواطن للمصارف فالحسابات موجودة ويمكن أن يكون هناك حساب صفري لكل صاحب بطاقة ويفعل عند أول دفعة فيه. واشرنا إلى أنه من الخطأ دعوة المواطنين لفتح الحسابات فكان الرد ضحلاً جداً وينم عن عدم معرفة. حيث برر أحد من تبنى القرار في الحكومة قائلاً: إننا لم نطلب من المواطن سوى فتح حساب. تلت ذلك تصاريح عن الدفع الإلكتروني والشمول المالي، إلا أنه لم يقدم أحد من المسؤولين أي رابط بين فتح الحسابات والنمو الاقتصادي أو تأثر الناتج المحلي الإجمالي.

إن قرار فتح الحسابات كان هدية مجانية بتريليونات الليرات السورية منحت للمصارف بسبب غياب القرار الإستراتيجي. قد يسأل البعض كيف؟ ولماذا؟

سنجيب أولاً عن شق لماذا؟

العالم دخل عصر الرقمنة ووضع لها نظماً لتحويل المجتمع لرقمي بامتياز حيث باتت أغلبية القرارات مرتبطة بالمنظومة الرقمية التي تجعل من القرار استثماراً حقيقياً يخلق موارد وينتج نمواً اقتصادياً مستداماً.

فالنمو العالمي بات مرتبطاً بشكل وثيق بمنظومة الدفع الإلكتروني ففي إحدى الدراسات التي شملت ٥٦ دولة تمثل ٩٣ بالمئة من الناتج المحلي العالمي في الفترة ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٤ أشارت إلى أن الاستخدام المتزايد لمنتجات الدفع الإلكتروني أضافت ما يقدر بنحو تريليون دولار إلى الناتج المحلي العالمي خلال الفترة. وكل ذلك كان نتيجة أن الدول قطعت شوطاً كبيراً في مجال الخدمات المالية التكنولوجية وحولت مجتمعاتها إلى مجتمع رقمي. وباتت وسائل الدفع الإلكتروني وأدواته ثقافة عامة، حققت معها الشمول المالي كإحدى الدعائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة وتم ربط هذا التحول بالإصلاح الإداري حيث يأتي كنتيجة بديهية للمجتمع الرقمي.

ما ذكر أعلاه يثبت أن أي قرار مرتبط بمنظومة الدفع الإلكتروني يجب أن يستند إلى إستراتيجية. نحن بدأنا بالإصلاح الإداري وشعارات محاربة الفساد والهدر بغياب وجود إستراتيجية تنقل المجتمع إلى مجتمع رقمي وبغياب الثقافة المصرفية وتراجع في فهم المجتمع لمنظومة الدفع الإلكتروني، لهذا يمكننا أن نصف البداية بالفوضوية ونتائجها ستكون غير موفقه.

أما الإجابة عن كيف هدرت الفرصة وباتت هدية مجانية فهي كالتالي..

في علم المصارف هناك ما يدعى بتكلفة الحصول على السيولة وأهم هذه التكاليف الفوائد التي تدفع لهذه الحسابات. الحكومة طلبت فتح حسابات وصرحت وتبنت أمام غياب وصمت لمجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي، رغم إستراتيجية مثل هذه الملفات. فذهب الأمر ليصبح لقمة سائغة وضعتها الحكومة بفم المصارف، لنحسب لهم ونوضح ما نقصد من خلال الأرقام، إذا كان هناك مليونا حساب لأصحاب البطاقة الذكية يتم تحويل الدعم النقدي الشهري لنفرض اعتمد مبلغ ٣٠٠ ألف شهرياً. بهذه الحالة الحكومة ستحول للمصارف سنوياً ٧٢٠٠ مليار ليره سورية بلباش. ومن دون أن تتكلف المصارف أي قيمة على اعتبار أن هذه الحسابات لا تستفيد من فوائد، لهذا فتكلفة الحصول على هذه الكتلة النقدية تساوي الصفر.

ولكن بالحد الأدنى ستحقق المصارف أرباحاً بنسبة ٤ بالمئة تحت تسمية عمولات سحب وإيداع أي ٢٨٨ مليار ليرة سورية سنوياً. ناتجة عن تحويل الدعم إلى نقدي، من دون أن تقوم الحكومة بالزام المصارف بأعمال ومهام تحقق نمو مستدام وترفع من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

معروف عالمياً أن إحدى أدوات السياسة النقدية الهادفة لدفع عجلة الانتاج وتشجيع الاستثمار تكمن في تخفيض فوائد الإقراض أي حصول الصناعي والمستثمر والمواطن على سيولة منخفضة التكاليف. فتخفيض تكاليف الحصول على السيولة يؤدي إلى تشجيع دخول الاستثمارات ودفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل وتخفيض التكاليف والأسعار ورفع وتيرة التصدير والحد من التضخم ورفع الطلب بالأسواق وتثبيت سعر الصرف. وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

كان من المفترض أن يسبق القرار دراسة مستفيضة حول تخفيض فوائد الاقراض لحدود ٥.٥ بالمئة إلى ٧ بالمئة وإعفاء القروض من العمولات نظراً لأن تكاليف حصول المصارف على كتلة كبيرة من السيولة تساوي الصفر.

السؤال الجوهري، هل تم عرض دراسة على متخذي القرار تتضمن انعكاس تكاليف السيولة الصفرية على الفوائد الدائنة والمدينة وعلى العمولات بحيث يتم خلق توازن بينها تخفض مجمل التكاليف وتؤدي إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية تحقق استثماراً تنموياً يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام وارتفاع في نسبة الناتج المحلي الاجمالي. وهل يمكننا المطالبة بنشر هذه الدراسة، حتى ننفي اتهام اعتباطية اتخاذ قرار فتح الحسابات؟

■ عامر إلياس شهدا

بانتظار الحكومة القادمة.. قائمة مطالب طويلة ومقترحات واقعية

ما المطلوب من الحكومة السورية المنتظرة؟ وكيف لها أن تكون مختلفة عن سابقاتها؟

هيئة أركان للاقتصاد.. ولا بد من الانتقال من سياسة الوزير إلى سياسة الوزارة

تحسين الرواتب والأجور وعودة رؤوس الأموال المهاجرة

■ أمير حقوق

بعد صدور المرسوم المتضمن أسماء الأعضاء الفائزين في انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع، تعد الحكومة السورية انتهت ولايتها وأصبحت بحكم المستقيلة واعتبارها حكومة تسيير أعمال وفقاً للقانون السوري، ومع قرب إعلان تشكيل الحكومة المنتظرة تكثر الآمال والطموحات نوعاً ما مع تبديل طاقم الحكومة، ووضع وزراء جدد يستحقون هذا المنصب ويعملون لتحسين الواقع بكل جوانبه.

«الاقتصادية» فتحت ملف الحكومة المنتظرة، لأخذ آراء الأكاديميين والمختصين بالحكومة المنتظرة وما المطلوب منها؟ وكيف لها أن تكون مختلفة عن سابقاتها؟ وما الآلية التي يجب أن تعمل بها وترسم فيها سياساتها وخططها؟ وكيف تعيد ثقة المواطن السوري بها؟

معالجة الأزمة الاقتصادية

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية»، أوضح نائب عميد كلية الاقتصاد الدكتور إبراهيم العدي أن المطلوب من الحكومة المنتظرة بالمرتبة الأولى معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها سورية، وبالتالي إذا تعالجت فستنعكس إيجاباً على جميع مناحي الحياة الأخرى، ولذلك إذا كان هناك رؤية لدى الحكومة الجديدة منذ البداية، يجب تأسيس فريق اقتصادي يملك خبرة كبيرة في مجال الاقتصاد، وليس كما هو الحال في سورية أي وجود لجنة اقتصادية لم يكن لها دور خلال سنوات الأزمة، واللجنة الاقتصادية مختلفة كلياً عن الفريق الاقتصادي، فالاقتصاد يحتاج إلى هيئة أركان، فلا يستطيع وزير ما أن يدير شؤون الاقتصاد بل يحتاج إلى كل القوى الفاعلة.

«سياسة التصفير» كارثة

والحكومة السابقة تفتقر إلى الفريق الاقتصادي بكل معنى الكلمة، فكان لديها لجنة اقتصادية وهي لا تمثل الفريق الاقتصادي، ويجب التخلص من سياسة الوزير إلى سياسة الوزارة، فكل وزير جديد يتبع «سياسة التصفير» ويبدأ العمل من جديد، وهذه السياسة كارثة فعلاً، ففي كل دولة يأتي الوزير ليكمل سياسة الوزارة إلا في سورية، ينهي ما قبله ويبدأ بسياسته الجديدة، وفقاً للدكتور العدي.

رسم السياسات

قائلاً: «لا أدري كيف سارت الأمور، فوزارة التجارة الداخلية ووزارة الاقتصاد كان دورهما شبه محدود، وهذا يتطلب الحاجة لحكومة كفاءات، متمثياً من القيادة المركزية بحزب البعث العربي الاشتراكي القيام بدور فعال يرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والوزراء يقومون بتنفيذ هذه السياسات من خلال إجراءات حكومية معينة ومناسبة، والحكومة تصبح سلطة تنفيذية مراقبة، ولحدّ الآن المعترف به هو «إن لم تفعل شيئاً فأنت لم تخطئ» وبالتالي هناك العديد من الوزراء لم يقوموا بأعمال تترك لهم أثراً.

كفاءات

وكشف الدكتور العدي أنه كي تكون الحكومة المنتظرة مختلفة عن سابقاتها، يعود ذلك إلى آلية تعيين الوزراء، حيث يجب أن يكونوا من الكفاءات، وإذا كان لهم أثر إيجابي فسينعكس حتماً على أثرهم العملي.

يجب مساءلة الحكومة السابقة

وعن آلية عمل الحكومة المنتظرة، بيّن الدكتور العدي أنه لا يوجد هوية اقتصادية للبلد حتى الآن، فالسيد الرئيس بشار الأسد وضع هوية للاقتصاد السوري وهي اقتصاد السوق الاجتماعي، هو اقتصاد سوق إذاً، ولكن فعلياً كل وزير يرسم سياسات وزارته وحده، والوزارة وحدها لا تفعل شيئاً، يجب أن يكون هناك تكامل بين عمل الوزارات، والحكومة يجب أن توجه المراقبة والمساءلة لها، وبالتالي هذا يزيد من فاعلية وكفاءة الحكومة، ويجب مساءلة الحكومة السابقة وزيراً وزيراً، فإذا لم يتم تقييم تجربة الحكومة السابقة وأفعالها وتصرفاتها وأعمالها فلن تنجح الحكومة الجديدة، وفق توصيف الدكتور العدي.

إصدار قطع نقد جديدة

وحسب الدكتور العدي، كي تكسب الحكومة المنتظرة ثقة المواطن بها يجب أن تظهر مبادرات تحسين الواقع الاقتصادي من خلال الانفتاح الاقتصادي، ومعالجة أمر «عصر الصرف للعملة الأجنبية»، والخطوة الأولى يجب أن تكون إصدار قطع نقد جديدة تبدأ بـ٥٠ ألفاً أو ١٠٠ ألف، فقبل الأزمة السورية كانت فئة الألف ليرة أكبر قطعة نقدية وتساوي ٢٠ دولاراً، واليوم التعامل مع العملة الورقية مشكلة كبيرة وخاصة فئة الخمسمئة القديمة المهترئة، ومن يتحجج بالتضخم فالتضخم موجود، وبالإجراءات الاقتصادية الناجحة والعملية تستطيع الحكومة الجديدة كسب ثقة المواطن بها وأن تكون سياستها الاقتصادية وتوجيهاتها وقراراتها موجهة لأفقر مواطن سوري وتعمل على تحسين الطبقة الفقيرة.

القطاعات

عن القطاعات التي يجب أن تولي لها الاهتمام الحكومة المنتظرة، شرح الدكتور العدي أن الأزمة السورية خلقت اقتصاداً سورياً مرعباً يقوم على الربح، وأكثر الأثرياء في سورية جمعوا ثروتهم جراء الربوع، وهذا عبارة عن مضاربة واحتكار فيجب أن تعمل الحكومة الجديدة على كسر حلقات الاحتكار في التجارة الخارجية، وثانياً العودة إلى الزراعة، فيجب أن تكون من أهم اهتمامات الحكومة.

وختم حديثه مع «الاقتصادية» متحدثاً: يجب ألا تكون النظرة تشاؤمية ولكن لا نكذب على أنفسنا، فيجب أن تراعي الحكومة المنتظرة الاقتصاد أولاً وثانياً وثالثاً، وإذا لم تستطيع الحكومة تشكيل فريق اقتصادي متكامل ومتجانس فلن تنجح.

مختلفة عن سابقاتها

من جانبه، أوضح الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي الدكتور عابد فضلية لـ«الاقتصادية»: المطلوب من الحكومة المنتظرة أن تكون في عملها وإدارتها وأدائها مختلفة عن سابقاتها؛ بما فيها الحالية، باعتبار أن تقوم به الحكومة الحالية، وفيما يخص معيشة المواطن على سبيل المثال لم يرق إلى الحد الأدنى الممكن، بل ربما العكس، حيث إن كل ما نتذكره من قرارات وإجراءات حكومية كلها دونما استثناء أعباء إضافية على الاقتصاد والمواطن، وبالتالي فإن أي حكومة منتظرة لا بد أن يكون أداؤها أفضل لسبب جوهري هو أن الجهات الرسمية الأعلى صارت خلال الفترة الأخيرة تتدخل رقابياً على أي قرار إستراتيجي.

آلية عمل

وأكمل الدكتور فضلية: باعتبار أن السيد الرئيس أعلن عن أن سورية تنتقل إلى مرحلة أفضل، وهذا يتضمن بالطبع طبيعة الحكومة المنتظرة، التي يجب أن يكون من أولوياتها تحسين معيشة المواطن ليس فقط من خلال زيادة الرواتب والأجور بل ضبط العمل وزيادته وزيادة إنتاجيته في منشآت القطاع الاقتصادي والخدمي من جهة، واستصدار تشريعات جديدة وتعديل التشريعات النافذة بما يساعد القطاع الخاص على مزيد من الإنتاج وعلى مزيد من الاستثمارات بحيث تزداد فرص العمل أي خلق مصادر دخل جديدة وفرص مجدية لزيادة الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك الطلب الفعال في السوق، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج التي ستحتاج إلى المزيد من قوة العمل.

الثقة

وعندما يلمس المواطن ذلك على أرض الواقع وليس فقط على شاشات التلفزيون ستزداد ثقته بالعمل الحكومي، وهذه الثقة ستتحول إلى محفزات إضافية لرفع مستوى الأداء الحكومي، بل ستتحول إلى الشعور أكثر بتحمل المسؤولية لدى الجهات الحكومية، وبالتالي فإن الثقة يجب أن تكون متبادلة بين الجهات الحكومة والمواطن، وبالقطاع الخاص لكي يحفز ويساعد كل طرف الأطراف الأخرى ولكي يتحول هذا التحفيز إلى واجب ومسؤولية تحت غطاء من الثقة المتبادلة، وفقاً لقراءة الدكتور فضلية.

تقصير حكومي!

ومن أهم القطاعات التي يجب الاهتمام بها من قبل الحكومة المنتظرة برأي الدكتور فضلية هو أولاً القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني (وهنا نشير إلى تقصير الجهات الحكومية ذات الصلة بذلك)، والاهتمام بالتوازي (أولاً وثانياً) بقطاع الصناعة التحويلية، ولاسيما منها ذات الأنشطة التي تنتج بدائل ما يتم استيراده وتلك التي تعتمد في إنتاجها على مستلزمات ومدخلات الإنتاج المحلية قدر الإمكان، مع توفير ما يلزم لها من بنى تحتية وأساسية وتسهيل وتشجيع جميع الأنشطة ذات الصلة مثل مشاريع الري والشحن والتمويل، وطبعاً قبل ذلك إجراءات وتكاليف استيراد مستلزمات الإنتاج وإجراءات تصدير المنتجات الجاهزة ونصف المصنعة.

خلق اقتصاد سوري أخضر

المطلوب من الحكومة السورية المنتظرة يتمثل في إلغاء أي تجربة فاشلة، والحث على زراعة معظم الأراضي الزراعية، والاهتمام بالصناعة الوطنية وتوفير بيئة مناسبة للاستثمارات، وأيضاً دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحويل كل المشاريع والشركات إلى شركات مساهمة، وكذلك معالجة التهرب الضريبي وتطوير التعليم وربطه بسوق العمل، وخلق اقتصاد سوري أخضر متنوع وتطوير قطاع المصارف والتأمين، حسب رأي الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور عبد الرحمن محمد.

آلية الانتقاء والاختيار

واعتبر الدكتور محمد، أن الحكومة المنتظرة تكون مختلفة عن سابقاتها بآلية الانتقاء والاختيار لها من لحظة تأسيسها، وبآلية عملها من خلال وجود مراقبة صارمة وجادة، ومن خلال وضع خطط تناسب الوضع الراهن وإمكانية النهوض به، وأن تعتمد في وضع سياساتها وخططها على فرق عمل مختصة أكاديمية ومهنية وفنية.

بعيداً عن الشخصنة

أما الآلية التي يجب أن تعمل بها الحكومة المنتظرة، فهي العمل بشفافية تامة وتكريس الثقة من جديد بينها وبين الشعب، والاعتماد على عمل مؤسساتي جماعي بعيداً عن الشخصنة، وأن يضع كل وزير خطة عمل مناسبة لوزارته وتحديد فترة زمنية لإنجازها، والأهم تحسين حياة المواطنين، بحسب ما أشار إليه الدكتور محمد.

تعزيز النمو الاقتصادي

ووفقاً لتوصيفه، فإنه يجب أن تكون أولويات الحكومة المنتظرة تتركز على تحسين الرواتب والأجور وحياة المواطنين، ووضع حلول جذرية لكل المشكلات وأيضاً التركيز على أن المواطن أولاً وأخيراً، وضمن المجال الاقتصادي يجب أن تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، والمساهمة في محاولة عودة رؤوس الأموال المهاجرة، والاعتماد على البدء بالإنتاج وتحسين رواتب ذوي الدخل المحدود، وفي النهاية توفير وإيجاد مناخ استثماري مناسب، وأن تكسب ثقة المواطن بها من خلال تطوير الأداء الحكومي واعتبار المواطن شريكاً أساسياً له حق الاهتمام والتقدير ورعاية مصالحه.

أما أهم القطاعات التي يجب أن تولي الحكومة المنتظرة اهتماماً بها فهي قطاعات الزراعة، الصناعة والتعليم، والاهتمام بقطاعي المصارف والتأمين، والتركيز والتنسيق مع المصرف المركزي بالسياسة النقدية لضبط أسعار الصرف، وفقاً للدكتور محمد.

مكافحة الفساد

بدوره، أكد الخبير السياسي وعضو مجلس الشعب سابقاً الأستاذ مهند الحاج علي لـ «الاقتصادية»، أن الوضع المعيشي الضاغط يعتبر من أولى اهتمامات الحكومة المنتظرة، وأمام الحكومة المنتظرة العديد من الأولويات التي تعتبر أساسيات في المرحلة القادمة، وهي الاستمرار في مكافحة الفساد من خلال البدء بسد ثغرات فساد التشريعات التي تسمح لبعض المتنفذين بالمرور منها وتحقيق أرباح من خلال الاستفادة من هذه الثغرات.

تفعيل نظام الفوترة

وأردف: ثانياً متابعة هيكلة الدعم وتبسيط الإجراءات، حيث إن تحويل الدعم من عيني إلى نقدي هو أولوية كبرى في المرحلة اللاحقة والأهم إيصاله لمستحقيه وفق آليات سهلة ومتاحة للجميع وخاصة كبار السن والجاهلين بالتكنولوجيا، كما أن موضوع ضبط الأسواق عامل مهم وحاسم في تحقيق أهداف تحويل الدعم من عيني لنقدي، لأنه من دون ضبط للأسعار لن يحقق الدعم الاستفادة المرجوة منه، ويجب البحث في آليات الأتمتة لضبط الأسعار والتحصيل الضريبي وتفعيل نظام الفوترة الحقيقي، لكي يحصل الجميع على حقه المواطن والحكومة، ويجب العمل على تبسيط الإجراءات بحيث يصبح المواطن يتعامل مع الحواسيب الآلية في التحصيل الضريبي وضبط الأسعار وإبعاد المواطن قدر الإمكان عن التعامل مع الموظفين الفاسدين حماية لحقوقه.

تذليل العقبات

واعتبر الحاج علي أن المرحلة القادمة مرحلة انفتاح على دول الجوار والدول العربية لذلك يجب تذليل كل العقبات أمام الفرص الاستثمارية القادمة، لتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على القدوم والاستثمار في سورية، وهذا يخلق فرص عمل جديدة تريح قليلاً القطاع العام من الضغط الحاصل عليه.

رغم أننا نملك قانون استثمار جديداً وعصرياً، ولكنه يتعرض لهجمة قوية جداً من الأطراف المعادية لتخويف الاستثمارات من القدوم لسورية، لذلك يجب دعم هذا القانون بتوضيح إعلامي وشرح مفصل كبير في داخل سورية وخارجها وفي بعثاتنا الدبلوماسية، بحيث تكون نشطة في هذا المجال لشرح الحقيقة أمام المستثمرين الأجانب وتعريفهم بالفرص داخل سورية، بحسب الخبير الحاج علي.

أولوية

وبيّن الحاج علي أن تأمين حوامل الطاقة هو الأساس من كهرباء ونفط، ونحن نعلم طبيعة الحصار على سورية ومدى الضغط الذي تتعرض له اقتصادياً، ولكن الاهتمام بالمشاريع الصغيرة التي تحتاج إلى إمكانيات أقل وتشغل أكبر عدد ممكن من الشباب يعتبر أولوية لدى الحكومة، وترك المشاريع الإستراتيجية الكبرى للتشاركية، هذا يخفف الكثير من الأعباء على الحكومة الجديدة، وأيضاً زيادة كتلة الرواتب والأجور أصبحت أمراً ملحاً وضرورياً، لأن الفجوة بين الدخل والإنفاق أصبحت كبيرة جداً، وتؤدي إلى هروب الكثير من الخبرات والأيدي العاملة إلى خارج البلاد، لذلك لا بد من معالجة هذه الفجوة لتحسين الظروف المعيشية.

د.إبراهيم العدي

د.عبد الرحمن محمد

د.عابد فضلية

مهند الحاج علي

أكاديمي لـ«الاقتصادية»: يجب مساءلة حكومة تسيير الأعمال وتقييم تجربتها لنجاح الحكومة المنتظرة

أين وصل العمل في مشروع معمل خميرة شبعا؟

تأخير إنجاز المشروع أكثر من ٣٠ شهراً وخسارة بمليارات الليرات سنوياً

مدير السكر: المستثمر طلب تعديل مادة في العقد ومجلس الإدارة رفض

30 مليون يورو

قيمة خميرة المخابز المستوردة سنوياً

■ محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية ياسين صهيوني عن التعاقد على إعادة تأهيل معمل خميرة شبعا في ريف دمشق من أحد المستثمرين الوطنيين عام ٢٠٢١. وبين رئيس الاتحاد في تصريح لـ«الاقتصادية» أن التعاقد مع القطاع الخاص جاء نظراً للحاجة الماسة لمادة الخميرة التي أصبحت كل معاملها في القطاع العام خارج الخدمة عدا معمل خميرة حمص، ومن هنا تأتي أهمية وجود معامل لإنتاج الخميرة، وهذا ما عملت عليه الدولة منذ عقود، حين أنشئت عدة معامل لإنتاج الخميرة موزعة في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، لكن أغلبية هذه المعامل تعرضت للتدمير والتخريب كحال معظم معاملنا ومؤسساتنا الخدمية خلال السنوات الماضية.

ويعد معمل خميرة شبعا أحد أهم هذه المعامل والموجود في بلدة شبعا في ريف دمشق والذي أنشئ في بداية ثمانينيات القرن الماضي بطاقة ٢٠ طناً يومياً من الخميرة، احتلته المجموعات الإرهابية في عام ٢٠١٢ وأعيد تحريره في عام ٢٠١٦ بعد أن تم تدمير أجزاء منه ونهب بعض محتوياته. وأضاف صهيوني: إنه بعد دراسات أجرتها الحكومة لإعادة تأهيل المنشآت الحكومية المدمرة تم في عام ٢٠١٩ التوصل إلى اتفاق مع أحد المستثمرين لإعادة تأهيل هذه المنشأة المهمة، وتمت المباشرة بالعقد المبرم بين المؤسسة العامة للسكر والمستثمر في نهاية عام ٢٠٢١ بعد إنجاز كل الموافقات المطلوبة، وتم تحديد مدة أعمال التأهيل بـ٣٦ شهراً اعتباراً من تاريخ أمر المباشرة في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢١.

المدير العام لمؤسسة السكر عبد الحميد جنيد وفي معرض رده على تساؤلات «الاقتصادية» عن أسباب تأخير تنفيذ العقد المبرم مع الشريك الوطني الذي تعهد المشروع قال: يقوم المستثمر بفك الخزانات المتضررة ومبنى الإنتاج القديم وترحيل المخلفات ولا يوجد أي تقدم عند المتعهد من ناحية تقديم تجهيزات المعمل نظراً لإصراره على تقديم تجهيزات أوروبية على الرغم من العقوبات المفروضة على سورية ومطالبته بتغيير مادة من مواد العقد والتي تتضمن ملكية وسائل الإنتاج خلال فترة تنفيذ العقد بحيث تكون من ملكيته وهي شرط الشركات الأوروبية لتقديم آلات المعمل، وتم عرض الموضوع على وزارة الصناعة وعلى لجنة العقود في رئاسة مجلس الوزراء والتي بينت أن صلاحية تعديل مواد العقد تقع على عاتق مجلس إدارة المؤسسة، وتم رفض موضوع التعديل من المجلس وتم إبلاغ المتعهد بذلك، مبيناً أن العقد لا يلزم المتعهد ببلد منشأ التجهيزات وحتى تاريخه المتعهد لم يقدم أي شيء جديد بهذا الخصوص، وسيتم عقد اجتماع بهذا الخصوص لمجلس إدارة المؤسسة برئاسة وزير الصناعة والمتعهد للتوصل إلى حل لهذا الإشكال.

وتبين من خلال وثائق العقد أن المادة ٢٧ من عقد الاستثمار تنصّ على جواز تعديل العقد بموافقة الطّرفين وأنّ كتاب رئاسة مجلس الوزراء الصّادر عن لجنة العقود رقم ١٧٢٦٥/د تاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ نصّ على أن التصديق على العقد حسب رأي مجلس الدولة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢١ يعود إلى مجلس إدارة المؤسّسات.

جدير بالذكر أن الاجتماع الذي تحدث عنه مدير المؤسسة كان من المفترض أن يعقد في النصف الأول من العام الماضي، لكنه حتى الآن لم يعقد، من دون أن نتمكن من معرفة الأسباب لعدم رد وزير الصناعة على التساؤلات التي طرحناها في هذا الملف.

أخيراً: من خلال متابعتنا لهذا المشروع الذي توجد مشروعات مماثلة كثيرة له كثيرة بحاجة لوضعها على السكة الصحيحة، نجد أن هناك شبه تعمد في تأخير عمليات إعادة الإعمار.

اليوم تثار الكثير من الأسئلة حول أسباب عرقلة تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار، في وقت تنادي الحكومة دائماً بتشجيع الاستثمار، وتدعو المستثمرين الوطنيين والعرب للمساهمة باستثمار المعامل المتوقفة منذ سنوات، ولماذا تضع وزارة الصناعة العراقيل أمام هذا المشروع الاستثماري الضروري؟، علماً أن الدولة تقدم الأرض فقط للمشروع، والبلاد بحاجة ماسة لمثل هذه المشروعات لأننا نستورد سنوياً ما قيمته ٣٠ مليون يورو كقيمة خميرة للمخابز، وهذا الحال يترك الكثير من الأسئلة من دون إجابات.

والسؤال المهم: أين دور اللجنة المشكّلة بقرار وزير الصناعة رقم ٢١٠٥ تاريخ ٢٠٢١/١١/٢ والتي من مهامها حل الإشكالات التي تعيق تنفيذ المشروع للوصول إلى الصيغة المناسبة لتعديل المادة ٩ من حيث ملكيّة وسائل الإنتاج المقدّمة من المستثمر للمضي وإعطاء الجواب قبل وصول الوفد الإيطالي الممثّل للشركة لدراسة موقع المعمل والمكان الذي سيتم تركيب خطوط الإنتاج فيه، ليتم تحديد المعطيات الفنية التي سيتم اعتماد خط الإنتاج وفقها.

ولماذا تدير وزارة الصناعة ظهرها للتفاهم مع الشركة المستثمرة ولا تريد أن تجد حلاً لهذه المشكلة، ومن المسؤول عن ذلك؟ وكلنا يعرف الصعوبات التي تعاني منها الشركات الراغبة في استيراد مواد إلى سورية؟ الأمر الآخر أن الخاسر الأكبر من هذا التسويف هو الوطن الذي تحتاج مخابزه إلى مادة الخميرة. والسؤال الآخر ما الرسائل التي تريد وزارة الصناعة إرسالها للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار؟

ما ننتظره أن تبادر الوزارة إلى مواجهة المشكلة وليس إدارة ظهرها لها، وحسم الأمر مع المتعهد، فإما إجراء التعديل الذي يحتاجه توريد خط الإنتاج، أو إبلاغه بالرفض، واتباع الطرق القانونية المعمول بها.

AL FADEL الفاضل
Money transfer & Exchange EXCHANGE للصرافة و الحوالات المالية

شبكة الفروع

City	Branch	Address	Tel	Mob	Fax
دمشق	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – شارع الفردوس جانب سينما الفردوس	011 9908 011 2229998	0949999908	011 2240333
دمشق	المزة	أتستراد المزة مقابل صالة الجلاء الرياضية	011 2090	0930600666	011 6125200
دمشق	شارع الثورة	شارع الثورة مجمع يلبغا التجاري	011 2331186	0930600611	011 2331149
ريف دمشق	السيدة زينب (ع)	مقابل المقام - جانب مشفى الصدر	011 6487000	0930600602	011 6487100
ريف دمشق	جرمانا	الشارع العام – مقابل عصير هاواي	011 5629090	0989600610	011 5629094
اللاذقية	اللاذقية	شارع ٨ آذار – بناء نقابة الصيادلة مقابل صالة السورية للتجارة	041 2223222	0930600630	041 2223111
حلب	حلب	الفرقان - شارع الاكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي	021 2678610	0930600640	021 2678655
حماه	حماه	ساحة العاصي - شارع القوتلي مقابل المصرف التجاري السوري	033 2214020	0989600690	033 2214121
درعا	درعا	حي الكاشف – شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي	015 2211114	0989600635	015 2211584
دير الزور	دير الزور	شارع صحارى – مقابل البريد	051 328159	0989600688	051 328158
القامشلي	القامشلي	حي الزهراء – الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس	052 432197	0989600614	052 432191
بانياس	بانياس	شارع القدموس – بجانب مؤسسة المياه	043 7726334	0989600675	043 7724532
حمص	حمص	شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية	031 2472076	0989600666	031 2472074

011 9908
www.alfadel.sy
الإدارة العامة : سورية - دمشق - ساحة المحافظة شارع الفردوس - جانب سينما الفردوس

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٩/ ٤ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

قوة الليرة من قوة الاقتصاد

د. فضلية: معالجة مشكلة ضعف الليرة السورية يتم من خلال تقوية وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحريك عجلة الإنتاج وتسريعها

■ الاقتصادية

ليس شرطاً أن يكون السبب الأهم لانخفاض قيمة عملتنا الوطنية قلة الاحتياطي والموجودات من عملة الدولار (و/أو الذهب و/أو العملات الصعبة الأخرى)، ولا المضاربة به وعليه، وليست العلة الأساس التي أضعفتها متمثلة في تدخل أو عدم تدخل مصرف سورية المركزي في سوق القطع، ولا حتى في احتمال وجود إشكالية من عدمها في الآلية التي يتم بها هذا التدخل، وقد لا يكون السبب الأهم بضعف العملة الوطنية هو المضاربة بها في السوق السوداء للقطع، وربما ليس تهافت المهربين على اختام السوق الداخلية بالسلع الكمالية المهربة هو السبب الرئيس، ولا رأس الأسباب.

وفي مقاربة دقيقة للدكتور عابد فضلية أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق حيث قال: إن قيمة الليرة السورية –وأي عملة وطنية– هي محصلة لتفاعل الكثير من العوامل الاقتصادية، السلعية والنقدية والمالية والتجارية، وتتأثر بشدة بالعوامل النفسية والسياسية وعوامل أخرى أهمها الأمن والاستقرار، أكانت تقليدية أم عفوية أو مفتعلة، لذا فإن تغير و/أو تحسن أو تدهور واحد أو أكثر من هذه العوامل يؤثر في سعر صرف الليرة، ويُضعف من فعالية إجراءات المصرف المركزي (أو يقلل من تأثيرها) فيما لو تُرك ليتدخّل وحده، لأن مهمة الحفاظ على قيمة واستقرار سعر الليرة تقع أيضاً وبالقدر نفسه من الأهمية على كاهل جميع الجهات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية في قطاع المال والسياسات الإنتاجية والتجارية والجمركية، ورغم ذلك فقد تُرك مصرف سورية المركزي وحده لكي يقوم بالإجراءات النقدية والمالية للحفاظ على قيمة الليرة (بإجراءات وخطوات تدخلية وغير تدخلية أحادية الجانب)، وبالتالي فقد تركزت هذه الإجراءات بذلك (وحتى الآن) على العامل النقدي (والمالي) فقط، وتم حكومياً تجاهل الإجراءات الأخرى غير النقدية وخاصة منها الإنتاجية والتجارية الداخلية والخارجية.

استقرار في بيئة العمل

لذا فإن قيمة الليرة (و/أو استقرار سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية) هي من العوامل الفاعلة (الأهم) في حركة المتغيرات الاقتصادية المادية والاجتماعية الكلية على مستوى الوطن، ويهدف إلى استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار بيئة العمل الاقتصادي بمجمله، حيث تنعكس أي زيادة في الدخول (متمثلةً بالدخل القومي والفردي وفي نسب النمو الاقتصادي ووجهه الاجتماعي، أي بنسبة نمو القيمة المضافة TVA= الناتج المحلي الإجمالي/GDP)، الأمر الذي يعني من جهة أخرى ثباتاً في القوة الشرائية للعملة الوطنية، وارتفاعاً حقيقياً لمستوى المعيشة للمواطنين، كما تنعكس زيادةً حقيقية (وليس اسمية أو صورية) في إيرادات الخزينة العامة للدولة وبالتالي في ثبات القوة الشرائية لنفقاتها الجارية والاستثمارية.

وبالتالي، فإن (قيمة) و(سعر صرف) و(قوة) و/أو (مشكلة) «الليرة السورية» تتجسد بشكل أساسي، وبالدرجة الأولى بما اختصره بشدة السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد في كلمته أمام مجلس الشعب (عام ٢٠١٦)، بـ«ضعف الاقتصاد»، هذه المقولة الصائبة التي تعني بوجهها الآخر أن (قوة الليرة من قوة الاقتصاد).

التشخيص الدقيق

هنا يستشهد الدكتور فضلية بكلام السيد الرئيس.. هذا هو سيد الكلام ورأس القول، هذا هو التشخيص الأكثر عمقاً، والأصح استقراءً والأبسط تعبيراً، وعدا ذلك من التشخيصات والأسباب يُعد من الثانويات ومن جزئيات التفاصيل. نعم هذا هو التشخيص الذي كان على السلطات والجهات الرسمية والحكومية، الوزارية والمؤسسية والإدارية النقدية والمالية والمصرفية، وضعه مبكراً في مفاصله الصحيحة، واستيعابه في سياقه الظرفي العلمي الموضوعي الصحيح، للتمكن من وضع (و/أو تعديل) ما يلزم، وما هو ضروري من التشريعات (الاستثنائية التي تناسب المرحلة)، واعتماد الخطط الزمنية والإجراءات التنفيذية المناسبة، القطاعية والهيكلية والمالية لتكون المعالجة على أساس رؤية جديدة مبتكرة مطورة، على أن يكون تحقيق كل ذلك على كاهل (وواجب) و(مسؤوليات) جميع الشركاء والجهات ذات الصلة، الإدارية والإنتاجية والتخطيطية والخدمية).. كما هو الأمر عند الحديث عن أن حصيلة عملية التنمية هي حق للجميع، لكل في موقعه، وبحسب إنتاجه وأدائه، ودوره التنموي في المجتمع.

الإنتاج أولاً

ولمن يسأل عن كيفية هذه المعالجة فليكم قراءة واستقراء بقية ما قاله السيد الرئيس بهذا الخصوص، بأن على («أصحاب المصالح بدء المشاريع وعلى الدولة مساعدتهم في ذلك»)، أي الاستيراد، وكل ذلك يؤدي (كتحصيل حاصل) إلى زيادة المخزون والاحتياطي منه، وتتحسن بالتالي قيمة العملة الوطنية مقابل جميع الأنواع من هذا القطع.

صناعة القوة

بناء عليه، وعدا صحة وأهمية وأولوية مبدأ (قوة الاقتصاد) هو الذي يُحدد (كتحصيل حاصل)، (قوة الليرة) و(قوتها الشرائية)، لا بد أن نشير عموماً إلى أن (قيمة الليرة) و(أي عملة محلية أخرى)، واستقرار سعرها تجاه العملات الأخرى يتأثر عموماً بعدة عوامل، منها:

قانون العرض والطلب على سوق الليرة مقابل القطع و/أو سوق القطع مقابل الليرة، كما الأمر لأي بضاعة أو سلعة عادية أخرى، مع الاختلاف بأن الليرة و/أو الدولار (أو أي نوع من القطع الأجنبي) هما سلعتان خاصتان بالمقارنة مع السلع العادية، لكونهما وسائل تداول ومخزناً للقيمة.

الوضع المالي والاقتصادي والسياحي للدولة، ومستوى وقوة واستقرار علاقاتها التجارية مع الخارج، وحجم المساعدات والدعم الخارجي، ومخزون الموارد الطبيعية والأولية وثرواتها الباطنية، ورجاحة ميزانها التجاري وميزان المدفوعات، وحجم واستقرار نشاط الاستيراد والتصدير، حيث وكلما كان الوضع المالي والقطاع المصرفي جيداً ومتوازناً أو غير ذلك، وفيما إذا كان العجز في الموازنة العامة للدولة موجباً أو صفراً أو ضئيلاً أو كبيراً، فكل هذه العوامل (وغيرها) تؤثر سلباً أو إيجاباً في مستوى سعر العملة الوطنية، وبالتالي على سعر القطع الأجنبي لديها، أضف إلى ذلك حجم أنشطة التهريب ونسبة مساهمة اقتصاد الظل في الإنتاج و/أو في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة.

الوضع العسكري والسياسي والأمني في الدولة (وفي حالات معينة بحسب الوضع الاقتصادي الإقليمي والعالمي)، حيث إن عدم الاستقرار في مثل هذه الأوضاع ينعكس سلباً على عملية الإنتاج، وعلى الوضع الاقتصادي عموماً، بما في ذلك (وقبل كل شيء) على قيمة العملة الوطنية، وبالتالي على سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى، و/أو (وهذا أيضاً احتمال وارد وواقعي وتعبير صحيح)، ينتج عنه ارتفاع في أسعار القطع الأجنبي مقابل العملة الوطنية، ولاسيما في الدول التي تكون عملتها غير مقبولة للإبدال والتصريف خارج حدودها.

الحصار والعقوبات الاقتصادية الخارجية، المباشرة وغير المباشرة، وحتى لو كانت غير شرعية، وخصوصاً عندما تفرضها دول إمبريالية متسلطة كبرى، يذعن لها ومن خلفها مجموعة من الدول التابعة، كما الأمر في سورية، منذ عدة عقود.

وبشكل عام، وعند الحديث عن قيمة الليرة السورية، وتذبذب قيمتها وقوتها الشرائية وسعر صرفها مقابل القطع الأجنبي، لا بد من التنويه وإعادة التأكيد أن كل ذلك، يؤثر عموماً بشكل مباشر إما في وضع وحالة التضخم أو في وضع وحالة الكساد، إلا أن الواقع الحالي، ومنذ عدة سنوات في سورية (كما الأمر في الكثير من دول العالم) يُشير إلى وجود كلتا الحالتين مترافقتين تؤثران سلباً في الاقتصاد وتعملان (نسبياً) في إضعافه وتقلصه وإخضاع سيرورته إلى حالة معقدة ومركبة تسمى، كما يعرف الجميع بحالة (الركود التضخمي)، التي يمكن أن تتعمق وتتعقد أكثر فيما إذا طال أمد مفاعيلها السلبية وتتحول إلى حالة (الكساد التضخمي)، فتصعب وتتعقد أكثر منظومة التشريعات الكفيلة بالمعالجة، حيث تتجذر حالة الركود أكثر، في حال تم اتخاذ ما يلزم أو بعض ما هو لازم لمعالجة التضخم، وتتعمق أكثر حالة التضخم في حال تم اتخاذ ما يلزم أو بعض ما هو لا لازم لمعالجة الركود.

لذا، وبرأينا فإن التركيز على تقوية الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي تقوية قيمة الليرة السورية والقوة الشرائية للشرائح الكبرى من المواطنين هو السبيل الأكثر فاعلية للتخفيف التدريجي من حالة (الركود التضخمي)، مع ضرورة التركيز على السياسة النقدية المالية الموازنة كأولوية قصوى، تكون منسجمة متكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى، ومع الإجراءات التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة (أي دخل جديد)، وزيادة الإنتاج الحقيقي السلعي وزيادة إنتاجية العمل، واستغلال الطاقات المعطلة (أي تقوية قيمة الليرة)، حيث إن سمات مثل هذه الحالة المعقدة، حدوث كساد نتيجة قلة الإنتاج، وبالتالي انخفاض العرض متلازمة بالوقت ذاته بضعف الطلب بنسبة أكبر من نسبة انخفاض العرض، الأمر الذي يتسبب بزيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار، (أي ركود بسبب ضعف حركة الطلب) و(تضخم بسبب ارتفاع الأسعار)، مع التشديد في إطار كل ذلك على (تقوية الليرة السورية)، بالتحرك بجدية لخلق وتحريك الأنشطة الإنتاجية التصديرية المستدامة وبديلة المستوردات.

زيادة إنتاجية العمل واستغلال الطاقات المعطلة وتحريك الأنشطة التصديرية المستدامة

إن معالجة مشكلة ضعف الليرة السورية يتم من خلال تقوية وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتحريك عجلة الإنتاج وتسريعها، وخاصةً الإنتاج السلعي الزراعي النباتي والحيواني، والصناعي التحويلي والتجاري والمهني والحرفي، وعلى الأخص منها أنشطة إنتاج السلع الغذائية والدوائية والتصديرية والنسيجية واللازمة للسوق المحلية كسلع جاهزة أو مستلزمات ومدخلات إنتاج، بما فيها، وربما على رأسها منتجات بدائل الاستيراد، وتلك التي تُشكل فيما بينها العناقيد الصناعية والقاطرات التنموية التحريضية، الأمامية والخلفية.

فالاقتصاد السوري بطبيعته، وبناءً على عناصر إنتاجه الأساسية، من (أرض) و(مناخ) و(بيئة مادية) و(موارد طبيعية) و(مستلزمات إنتاج) و(قوة عمل) و(خبرة)، هو اقتصاد إنتاجي مادي حقيقي سلعي قائم بأساس أساسه على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، التي تُعد المصدر الرئيس لمدخلات ومستلزمات الصناعة التحويلية السورية العريقة، التي بدورها تموّن الأنشطة الزراعية وتمدها بمستلزماتها، وكلا قطاعي الزراعة والصناعة يحتاج إلى قطاعات التجارة والمال والشحن والنقل والخدمات، يُشغلانها ويعملان على تشغيلها ويُشجعان على تطورها، فيقوى كل قطاع بازدياد قوة الآخر، ومنتجات وخدمات جميع هذه القطاعات والأنشطة تُشكل فيما بينها قاعدة وبنية تحتية وخدماتية لقطاع سياحي نشط ومتطور، يستفيد منها، ويُفيدها، ينهل منها متطلباته، ويُغدق عليها بالدخل والقطع الأجنبي، وكل ذلك، وكما ورد أعلاه من ألفه إلى يائه يقوي الليرة السورية ويعمل على استقرارها، الذي ينعكس حتماً، وإيجاباً على مختلف جوانب الاقتصاد، وعلى مستوى المعيشة.. حسب دكتور فضلية.

تنويع الاقتصاد

نعم، إن معالجة مشكلة الليرة هي بتقوية الاقتصاد وتنويعه وتطويره واستدامة طاقاته الأمر الذي يعني الزيادة في إنتاج وعرض السلع والخدمات، أي توسيع السوق الداخلية وزيادة في القدرة على التصدير، وتقليل ما يجب استيراده، وتعني بالوقت نفسه توفير فرص عمل جديدة، أي خلق دخول حقيقية لشريحة إضافية من المشتغلين، فيتحسن مستوى معيشة هذه الشريحة، وبالوقت ذاته ينشط الطلب الفعال في السوق الداخلية (بنسبة التشغيل نفسها) على الأنشطة المادية والخدمية الأخرى. وبالوقت ذاته فإن الزيادة في إنتاج وعرض السلع والخدمات تعني الزيادة في عدد وطاقة المنتجين و/أو العارضين، وتعني بالتالي تحريض المنافسة، ما يؤدي إلى استقرار الأسعار أو انخفاضها في معظم القطاعات الاقتصادية، فينخفض (و/أو يستقر على الأقل) معدل التضخم في هذه وتلك من القطاعات، وكل ذلك يعني الثبات و/أو زيادة مكوّن القيمة المضافة في قيمة الإنتاج الكلي، أي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، المؤشر الحقيقي للنمو ولنوعية الحياة. أما الوجه الآخر لزيادة الإنتاج من جهة وبتصنيع بدائل بعض المستوردات من جهة أخرى، فهو تقليل الطلب على القطع الأجنبي لغاية

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

ماذا يعني تخفيض قيمة الليرة بالنشرة الرسمية بنسبة ٩ بالمئة؟

تؤثر تحركات سعر الصرف في الأسعار وفي معدلات التضخم بشكل عام، حيث إن تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية من شأنه أن يزيد التضخم بطريقتين، الأولى من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة في الخارج والمستوردة للبلد سواء كانت مواد أولية أم وسيطة أو نهائية، وهذا الارتفاع في أسعار السلع والخدمات المستوردة يسهم بشكل مباشر في التضخم من خلال قناة دفع التكاليف، الثانية من خلال قناة جذب الطلب، والتي تنتج من زيادة الطلب الكلي في فترة لاحقة. كما يؤثر تخفيض سعر صرف العملة المحلية في توقعات التضخم التي تتبناها الأسر والشركات بشأن الزيادات المستقبلية في الأسعار، حيث تعتبر هذه التوقعات على درجة عالية من الأهمية لأنها يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية الحالية التي قد تؤثر بدورها في نتائج التضخم الفعلية، فعلى سبيل المثال، إذا كانت الشركات تتوقع ارتفاع التضخم في المستقبل وتعمل وفقاً لهذه التوقعات، فإنها قد ترفع أسعار سلعها وخدماتها بمعدل أسرع، ويمكن أن تسهم هذه السلوكيات، التي يطلق عليها أحياناً «علم نفس التضخم»، في ارتفاع معدل التضخم الفعلي، بحيث تصبح التوقعات بشأن التضخم محققة لذاتها، ويمكن بالفعل أن تؤثر في الأسعار الفعلية وتحديد الأجور، وبناء عليه فإن مدى «رسوخ» توقعات التضخم له آثار في نتائج التضخم في المستقبل.

وفي هذا الصدد، تطبق النشرة الرسمية التي يصدرها مصرف سورية المركزي في تفرعات عدة، منها تمويل مستلزمات القطاع العام، تقييم بيانات المصارف، دفع بدل الخدمة الإلزامية، إلا أن الاستخدام الأكثر تأثيراً هو تمويل احتياجات البلد كاستيراد القمح والمشتقات النفطية، حيث أن فاتورة استيراد نحو مليون ونصف مليون طن قمح سنوياً، ونحو ٢٧ مليون برميل نفط سنوياً، تعد فاتورة ضخمة، وسيتم احتسابها الآن على سعر ١٣,٦٦٨ ل.س بدلاً من ١٢,٥٦٢ الساري منذ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٠٣ حيث خُفِّض السعر حينها من ١١,٥٥١ والذي استمر لشهرين فقط وتحديداً من ٢٠٢٣/١٠/٠١، فيما كان تخفيض سعر الصرف في النشرة الرسمية سابقاً من ٨٥٤٢,٦٥٣٢,٤٥٢٢ (السعر في ٢٠٢٣/٠٢/٠٢)، ٢٥١٢ (السعر في نيسان ٢٠٢٢).

هذا يعني أن المبلغ المخصص بالليرة السورية لعمليات الاستيراد المذكورة قد ارتفع نتيجة التخفيض المتتالي لسعر صرف الليرة مقابل الدولار، ما يعني ارتفاعاً في الرقم المقيّد بالليرة السورية لزوم الاستيراد آنف الذكر.

وبالنظر لرقم كتلة الدعم في موازنة ٢٠٢٤ البالغة ٦٢١٠ مليارات ليرة، وبافتراض بقاء الدعم على حاله خلال خمسة الأشهر القادمة (لنهاية العام ٢٠٢٤)، متزامناً مع تخفيض دعم مادة البنزين ٩٠ نتيجة الارتفاعات المتتالية في سعره خلال العام ٢٠٢٤ (والمحتمل أن يرتفع مجدداً خلال الأسبوعين القادمين نتيجة لتغيير سعر الصرف الرسمي الآن)، فإن كتلة الدعم قد تغطي في هذه الحالة المتطلبات الجديدة الناتجة عن تغيير سعر الصرف الرسمي اليوم، أما في حال حصول خلاف ذلك (وإن كان مستبعداً) فقد تكون أمام احتمالين إما تحويل كتلة الإنفاق الاستثماري إلى بند الدعم ضمن الإنفاق الجاري، أو زيادة الاستدانة من المصرف المركزي لتلبية متطلبات كتلة الدعم الجديدة من خارج اعتمادات الموازنة، ما يعني زيادةً في حجم الدين العام، ما قد يؤدي إلى انكماش الموازنة وتثبيط الجانب الاستثماري فيها وتأخير الدعم للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وزيادة نسب الدين العام بشكل ملحوظ عاماً عن عام.

■ د. علي محمود محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٩/ ٤ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

التعليم في سورية... الواقع والتحديات «٢»

الجامعات الخاصة جاءت كمشروعات تجاريّة ربحيّة وليس كحلول لتحديات قائمة..!

قلّما هناك توازن بين التعليم النظري والتعليم العملي

تناولتُ في الجزء الأول واقع التعليم في سورية وتحدّياته خلال المرحلة الثانويّة، وأبرزتُ أهمية إعداد دراسات تحليليّة لواقع التعليم وما يعترضه من تحدّيات ووضع خطط ممنهجة، مستفيدين من تجارب وخبرات دولٍ أخرى تسبقنا في هذا المجال، للنهوض به بما يجعله مرحلة تأسيس حقيقيّة للمرحلة الجامعيّة، وفي هذا الجزء سأتطرّق إلى واقع التعليم في المرحلة الجامعيّة وأُبرزُ أهمّ تحدّياته، مع اقتراح ما أعتقده موقعه في دولة طالما كانت رائدة به، كما سأفرد الجزء الثالث القادم لتحدّيات التعليم في مرحلة الدراسات العليا (دبلوم- ماجستير - دكتوراه).

تحدّيات العمليّة التعليميّة في المرحلة الجامعيّة (الجزء الثاني)

يعاني نظام التعليم الجامعيّ من عدّة أمراض مستعصية، ويأتي في مقدّمتها ما حملته له المرحلة الثانوية من خلال عمليّة القبول بمجموع الدرجات، فأغلبية الطلبة يبدؤون هذه المرحلة بأقصى فرع تصله درجاتهم، فيغيب الطموح والرغبة ويطغو التقليد والثقافة المجتمعيّة التي تنظر، في معظم الأحيان، إلى مستوى الطالب على أساس مستوى الفرع الذي أهّله له مجموع درجاته في الشهادة الثانويّة.

أهمية الفروع

والتحدّي الآخر هو طريقة ترتيب أهمية الفروع الجامعيّة، حيث تتطلّب فروع معيّنة درجات أقل من فروع أخرى على الرغم من أهمية هذه الفروع، فعلى سبيل المثال فإن فروع العلوم الطبيعيّة والرياضيّات والفيزياء والكيمياء تعتبر من أهمّ الفروع في مجال البحث العلمي في لغة العلم والتطوّر، غير أن متطلبات دراستها في نظامنا التعليميّ أقل بكثير من فروع أخرى، وهذا يجعل مناهج هذه الفروع في جامعاتنا محدودة لأن خريجيها سينتهون إلى معلمين تقليديين لمناهج مؤطرة بدل أن يتابع قسم منهم كباحثين، والأمر نفسه ينطبق على فروع أخرى تتطلب دراستها مجموعاً أقل في الثانوية العامة على الرغم من أهميتها.

ما زالت عقدة التعليم الجامعي مسيطرة على عقول كثيرين، وخاصّة العائلات الفقيرة التي تعتبر أن العلم هو سلاحها الوحيد في هذه الحياة، وتزداد هذه القناعة رسوخاً مع عدم وجود مدارس أو معاهد مهنيّة حقيقيّة تؤهل خريجين حقيقيّين لسوق العمل في جميع مجالات الحياة، فمعظم المهنيين في سوق العمل اليوم هم ممن أجبرهم الفقر أو عدم حبهم أو مقدرتهم على التعلّم للخروج من المدارس في سن مبكرة وتعلّم المهنة بشكلها التقليدي، لا بدراسة تمكّنهم من جديد تقنيّاتها، وهذا من شأنه ليس فقط إعداد المهني المتميّز المسلّح بالعلم، بل أيضاً تخفيض عدد طلاب الجامعات وهو ما سيعود بالفائدة عل مستوى التعليم.

تسرب الأساتذة واحد من تحديات العملية التعليمية وهو ظاهرة لم تبدأ مع الحرب على سورية

حالة نظرية

يغلب على العمليّة التعليميّة في المرحلة الجامعيّة الحالة النظريّة، وقلّما نراها توازن بين التعليم النظري والتعليم العملي، سواء في المخابر لطلاب الاختصاصات العلميّة أو الحقل لطلاب الهندسة الزراعيّة أو المصانع لطلاب الاختصاصات الهندسيّة والمهنيّة وغيرها من الاختصاصات الأخرى، وقد تفاقم تأثير هذا التحدّي بعد الحرب على سورية وما رافقها من نقص في ميزانيّة الجامعات.

كما يغيب عن هذه المرحلة المنهجيّة العلميّة التي تعتبر أساس أي بحث يقوم به الطلاب في المرحلة الجامعيّة، وتبرز أهميته بشكل أكبر خلال مرحلة الدراسات العليا، ومعظم طلاب الدراسات العليا، وأنا منهم، وجدنا أنفسنا أميّين تماماً في أسس المنهجيّة عند متابعة تحصيلنا العالي، حيث وجب البدء بدراسته لأنه حجر الأساس في أي بحث.

انتشار الجامعات الخاصة

ومن التحدّيات الأخرى لعملية التعليم الجامعيّة انتشار الجامعات الخاصّة، فقد جاء تأسيس هذه الجامعات لهدف ربحي أكثر مما كان لضرورات حلّ مشاكل تعاني منها الجامعات الحكوميّة أو المجتمع، فقد استقطبت هذه الجامعات الطلاب المقتدرين ماديّاً، أو المقلّدين للمقتدرين ماديّاً، ومكّنها من ذلك ما حصلت عليه من امتيازات عن الجامعات الحكوميّة، فأصبح فارق العلامات بين طالب جامعة حكوميّة وطالب جامعة خاصة للاختصاص نفسه يعوّضه رسم التسجيل في هذه الجامعات، وأصبحت هذه الجامعات برسوم التسجيل العالية قادرة على استقطاب الأساتذة المتميّزين في الجامعات الحكوميّة، دون أن يعني ذلك إطلاقاً تقدم العمليّة التعليميّة في الجامعات الخاصّة عنها في الجامعات الحكوميّة، من جهة، والمسؤولين اليوم الذين يشغلون مناصب فيها أو الذين مرّوا عليها، من جهة ثانية، يظهر أن بعض مسؤولي تلك المرحلة قد احتفظوا لأنفسهم بمزايا ما بعد المناصب الرسمية في تلك الجامعات، والتعميم غالباً ما يؤدي إلى استنتاجات خاطئة.

إنّ ما يبنى على اعتبارات خاصة سيستمرّ عليها، وهذا ما جعل الدراسة في بعض الجامعات الخاصّة ميسّراً أكثر منه بكثير في الجامعات الحكوميّة، على الرغم من تميّز معظم طلاب الجامعات الحكوميّة على نظرائهم في الجامعات الخاصة، على الأقل في مجموع درجاتهم في الشهادة الثانويّة، وأي استقصاء بسيط سيظهر أن أغلبية طلاب الجامعات الخاصّة كانوا أسرع إلى التخرج، وبمعدّلات جامعية أعلى من نظرائهم في الجامعات الحكوميّة.

وقد دفع التنافس بين بعض الجامعات الخاصة لاستقطاب الطلاب بأقساطهم المرتفعة إلى تقديم الإغـراءات بضمان تخرج الطالب بسرعة وتميز الطالب بمعدّل تخرجه، وأعتقد أن معظم المطّلعين يدركون هذه الحقيقة ويستطيعون أن يشيروا إلى حالات موثقة في محيطهم.

إجراء ترقيعي

من التحدّيات التي تواجهها العمليّة التعليميّة أيضاً نظام التعليم الموازي، وإن كانت مخاطر هذا النظام أقل بكثير من مخاطر الجامعات الخاصّة أو التعليم المفتوح، فقد اعتُمدَ نظام التعليم الموازي، كما يشاع، كـ«إجراء ترقيعي» لتحقيق بعض الدخل الإضافي للكادر التعليمي من جهة، وللتخفيف من ظلم الحدود القاتلة لمجموع الدرجات التي يرسمها نظام القبول الجامعي، من جهة أخرى.

ومن التحدّيات الكبيرة أيضاً للعمليّة التعليميّة نظام التعليم المفتوح، ويشرح لي بعض الأساتذة المطّلعين على هذه العمليّة أن فكرته جاءت لتأمين بعض العمالة التخصصيّة لسوق العمل، كأن تكون موظفة استقبال في شركة ما لديها القدرة على التخاطب بلغة أجنبية أو ترجمة إيميل يردها، ولكن الأمر دخل مرحلة الخطورة عندما جرت المساواة بينهم وبين خريجي الاختصاصات ذاتها من الجامعات في التعيين في وظائف الدولة.

يوضح المعنيّون أن طلاب التعليم المفتوح يدرسون منهاجاً مبسّطاً وليوم واحد في الأسبوع أو يومين في أحسن الأحوال، فكيف يمكن مساواتهم مع من يدرس منهاجاً متكاملاً ولمعظم أيام الأسبوع، ويزيدون بأن الفساد هو الذي أوصل إلى هذه الحالة وأن سمعة التعليم في سورية هي من تسدّد الثمن.

> **ضعف في المخابر ونظام امتحانات لا يعكس تمكن الطالب من المقرر**

وإذا كانت الجهات المعنيّة حريصة على تحسين دخل أعضاء الهيئة التدريسية، فإن العمل على ذلك من خلال توسيع عملية التعليم الموازي والتعليم المفتوح أو اقتراح صيغ أخرى مثل التعليم المسائي وغيرها لما لذلك من مردود مادي، فأعتقد أن ذلك يجب أن يتمّ في ميزان المصلحة الوطنيّة وسمعة التعليم بما لا يمسّ بها، وليس من خلال تقديم مغريات وتسهيلات والتغاضي عن أساسيات التعليم، وأعتقد أن أفضل الطرق لتحقيق هذه الغاية هو من خلال ربط التعليم بالصناعة والتجارة والزراعة والتحدّيات الحياتيّة، فيصبحوا مموّلين له.

تسرب الأساتذة

كما تعتبر ظاهرة تسرّب الأساتذة الجامعيّين من تحدّيات العمليّة التعليميّة، وهي ظاهرة لم تبدأ مع الحرب على سورية، بل سبقتها بطرق مقوننة «كالاستيداع» أو «الإعارة» للسفر والعمل في جامعات خارج القطر لعدّة سنوات، حيث وجد الأستاذ الجامعيّ في ذلك فرصة لتحسين دخله الماديّ الذي لم تستطع السياسات التعليميّة في القطر أن تحقّقه له، وهذا الإجراء ربّما مكّن عدداً من الاساتذة من تحسين وضعهم الماديّ أو امتلاك بيوت خاصّة أو سيارة، وهو من أبسط حقوق الأستاذ الجامعي، ولكنّه في الوقت نفسه كان له تأثير سلبيّ على مستوى التعليم في سورية، وخاصة أنّ معظم من حصل على عقود العمل في الخارج كان من المتميّزين من الأساتذة وخريجي جامعات مرموقة، وهذا لا ينفي ثبات كثير من الأساتذة الجامعيّين المميّزين في مواقع عملهم إيماناً منهم بالدور المقدّس للعمليّة التعليميّة، وكثير منهم اضطرّوا لتدريس مواد خارج اختصاصاتهم، وما يعنيه ذلك من ثقل عليهم، لسدّ الفراغ الذي أحدثه تسرب زملائهم.

الجامعات السورية الحكوميّة اليوم في وضع لا تحسد عليه... نظام قبول جامعي غير صحّي... نقص في الكادر التعليمي... تحدّيات معيشيّة تحول أحياناً دون وصول الطلّاب إلى جامعاتهم... تراجع في الخدمات... ضعف في المراجع وتوقف اشتراكات الدوريات والبحوث... ضعف المخابر وتراجع أهمّيتها... نظام امتحانات لا يعكس تمكّن الطالب من المقرر... انتشار الفساد، وأعتقد وأنه بالرغم من كل هذه التحديات فإنها تبقى عمود التعليم في سورية مقارنة مع التعليم في الجامعات الخاصة والجامعات الافتراضيّة والتعليم المفتوح لأنّها أنشئت لتحقيق مبدأ العدالة في التعليم وهي ما زالت تحقّقه للغني والفقير، ولأن هناك أساتذة جامعيّين ما زالوا يؤمنون بقيمة العلم ويعملون جاهدين، رغم كلّ المعوّقات والتحدّيات والمغريات، على البقاء مخلصين لمهامّهم السامية.

لا شكّ بأن الحرب على سورية قد عمّقت من التحدّيات التي نواجهها في كل مجالات الحياة، ولكن لا بدّ من الاعتراف بأن كثير من هذه التحدّيات في أساسها صناعة محليّة نتيجة عدم قدرة بعض القائمين والمعنيين بالعمليّة التعليمية على التفكير خارج الصندوق أو صناعة بدايات جديدة، وخاصّة مع تفشي الفساد وغياب الأجهزة الرقابيّة وآليات المحاسبة، وربما أصبح شعار كثيرين أن من لا يعمل يبقى في مأمن من ارتكاب الخطأ.

إن معظم التحدّيات التي ذكرتها لا تحتاج إلى أكثر من توصيفها بشكل دقيق ومسؤول ووطني، وأن يتمّ تحديد الأدوات والخطط المناسبة لتجاوزها، وهي بالتأكيد ليست عمليّة سريعة، بل بطيئة وتراكميّة ويجب أن تتحقّق على عدّة مراحل لتكون ثابتة وتأتي بالغايات المرجوّة.

■ أيمن أحمد علوش
دكتوراه في السياسة الدوليّة
دبلوماسي سوري متقاعد

إشراقات

«الترامبية» وترقيع النظام الرأسمالي العالمي «١»

إن «الترامبية» هي حالة لازمة لترقيع سيرورة النظام الرأسمالي العالمي، الذي اقتضت وتقتضي مصلحته إيصال (وإعادة انتخاب) شخصية مثل شخصية (دونالد ترامب) إلى سدة الرئاسة الأميركية التي تقود هذا النظام، وكأنها تكتيك مرحلي ضروري لارتكاب ما هو غير تقليدي في آليات قيادته، حيث إن ذيول وتبعات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية «٢٠٠٧-٢٠٠٨» لم تنته حتى الآن، ولا خبت تداعياتها.

فبحسب أستاذ الاقتصاد الأميركي «رافي باترا» في السبعينيات من القرن الماضي، وبعد أن حلل واستقرأ سيرورة ومراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، فقد توصل إلى أن هذا النظام ومنذ أزمة عام ١٨٧٠ في إنكلترا، يمر بأزمة اقتصادية دورية كل عقد من الزمن، وبأزمة كساد معقدة كل ثلاثة عقود، وفي حال استطاع النظام الرأسمالي أن يوجد آليات تُخفف من آثار وتداعيات هذا الكساد، كما حدث عام ١٩٠٠، فلابد أن يأتي الكساد الدوري التالي «مزلزلاً»، وهذا ما حدث فعلاً في فترة أزمة الكساد العالمي الكبيرة عام ١٩٢٩، التي لم تنته تبعاتها إلا مع اندلاع وانتهاء الحرب العالمية الثانية «١٩٣٩-١٩٤٥»، التي أنقذت النظام الرأسمالي وأخرجت الولايات المتحدة الأميركية كقطب رأسمالي، وأسفرت عن تأسيس المنظمات والمؤسسات الدولية، التي جاءت تشريعاتها لتراعي أكثر مصالح الدول المنتصرة، على حساب مصالح الدول الأخرى.

والتاريخ يعيد نفسه، وما نعيشه اليوم من أحداث إقليمية ودولية، سياسية وعسكرية، ماهو إلا صراع للحفاظ على مصالح حلفاء الحرب العالمية الثانية، الذين استطاعوا أن يحولوا /أو يصدروا أزماتهم وتناقضاتهم التناحرية الداخلية، فيما بينهم، لتنقلب إلى حروب جزئية محدودة متفرقة لدى «وبين» الآخرين وبالوكالة، وعلى أراضي وحساب الغير، لتترسخ ومنذ نهاية تسعينيات القرن الماضي جذور حرب عالمية ثالثة، سبق أن بدأت مع حرب احتلال «وتحرير» الكويت، مروراً بأحداث «١١ أيلول»، وما تبعها من بلطجة دولية مشرعنة تحت شعار محاربة الإرهاب، وبما حدث بعدها في كل أصقاع الأرض، وما يحدث اليوم من صراعات، وكل ذلك أتى ويأتي في إطار محاولات التخفيف من آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي بدأت آثارها بتقلص نسب النمو في الاقتصاد الأميركي وانفلتت على بقية دول العالم عام ٢٠٠٨، وهي لم تنته حتى اليوم، وما زال العالم يعاني آثارها وإرهاصاتها المباشرة وغير المباشرة.

وبما أن مكاسب الحروب لها تداعياتها السياسية و«الأخلاقية»، ولكونها لا تكفي لإخراج النظام الرأسمالي العالمي من أزماته البنيوية المستمرة باستمراره، لأن هذه الأزمات تتكون أصلاً وتعيش وتنمو في كبوته، وهي جزء من طبيعته، فقد تم، ومنذ التسعينيات من القرن الماضي، تسخين الأسلحة غير النارية اللينة من خلال فرض ما يسمى بـ«العولمة»، بما فيها، وعلى رأسها العولمة الاقتصادية، التي تطالب بفتح الحدود الاستثمارية والتجارية والجمركية أمام استثمارات وبضائع الدول الرأسمالية القوية، ليتم ذلك في إطار منافسة غير متكافئة، تـؤدي في كثير من الحـالات إلى إضعاف المجتمعات في الدول النامية والصغيرة والضعيفة، وتُخل بالعلاقة بين مواطنيها وحكوماتها، من خلال ما تتسبب به من تراجع في العدالة الاجتماعية وخلل في تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الوطنية، أما عن عولمة المؤسسات والمنظمات والقوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية، فهي بدورها تدويل فرضه القوي على الضعيف، فأصبحت العلاقات الدولية- كما يراد لها- علاقات تسلط وفرضوخ وإذعان وإملاءات، عدا أنها محاولات لنسف الحدود الوطنية والسيادية للدول الحرة المستقلة.

اليوم، وبالتأشير إلى المرحلة القادمة، فهي مرحلة يجب أن يقودها رئيس أميركي له كاريزما مثل شخصية «ترامب»، وبالتالي فإن «الترامبية» هي مرحلة سياسية اقتصادية يمر بها النظام الرأسمالي العالمي، لا يتغير فيها وجهه القبيح ولا أسسه الاستغلالية، بل مرحلة تتلون وتختلف فيها الأدوات والوسائل والطرق والآليات الكفيلة بتحقيق الأهداف الآزلية لهذا النظام، والتي من بينها وأهمها ضمان المصالح من خارج الحدود عن طريق النهب المباشر لثروات الدول والشعوب الضعيفة والنامية (عبر الحروب وتعهدات الحماية)، وانتزاع جزء من القيمة المضافة التي ينتجونها في بلدانهم، عبر فرض الآليات والضوابط والشروط التي تخضع لها التجارة الدولية، وكل ذلك يأتي في إطار نقل التناقضات التناحرية الكامنة في كنه النظام (أو حفظ مصالح الطغم المالية) من داخل دول النظام الرأسمالي إلى خارج حدودها.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

عدرا الصناعية رئة اقتصادية تتسع وتحتاج المزيد

دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وإعادة النظر في الهياكل الإدارية للمؤسسات الإنتاجية

نصرة لـ«الاقتصادية»: نحو ألف منشأة عاملة و٢٣٦٥ قيد البناء وإجمالي الاستثمارات القائمة تجاوزت الـ١٠٠٠ مليار ليرة

■ شادية إسبر

زيادة الإنتاجية هدف اقتصادي لا يُختلف عليه، فالصناعة ركن الاقتصاد ومحور عجلته ورافع تنميته، وعندما تدور الآلات وتشتد السواعد تكون العجلة على الطريق الصحيح، وما أحوج الاقتصاد السوري اليوم إلى وضع العربة الصناعية على طريقها الاقتصادي الأسلم، فكيف واقع العمل والإنتاج وماذا في القادم والمأمول لمدينة عدرا الصناعية؛ كرئة اقتصادية يجري العمل على تقويتها عبر متابعة دقيقة لتجاوز الصعوبات وتعزيز بيئة الجذب الاستثمارية فيها؟

متابعات ميدانية يجريها محافظ ريف دمشق أحمد إبراهيم خليل لحيثيات العمل والإنتاج في المنشآت والمعامل بالمدينة الواقعة بريف دمشق، في إطار وضع اليد على حقيقة الأمر وتذليل العقبات بالقدر الممكن رغم الإجراءات القسرية أحادية الجانب على سورية، فماذا في التفاصيل بمتابعة من «الاقتصادية»؟

مدير المدينة الصناعية بعدرا المهندس مدين نصرة كشف أن إجمالي الاستثمارات القائمة في المدينة ١٠٢٩,٤٧١ مليار ليرة سورية بشكل تراكمي، وأن عدد المنشآت العاملة حتى نهاية تموز بلغ نحو ألف منشأة، وتتوزع على أربع مناطق ضمن المدينة (منطقة الصناعات الكبيرة وتحتوي المعدنية والثقيلة وتجميع السيارات والزجاج، ومنطقة صناعات مواد البناء، ومنطقة الصناعات الكيميائية، ومنطقة الصناعات الغذائية).

وعن الحاجة اليومية للمدينة من المياه والطاقة كي تسير العملية الإنتاجية بالشكل الأمثل؟ أكد نصرة أن الاستهلاك اليومي للكهرباء ٥٠ ميغا فولت أمبير وأن الاحتياج المائي الحالي من المياه الصناعية حسب واقع الاستثمار الحالي مقدر بـ(٣٠٠٠٠- ٣٥٠٠٠م٣/يوم)، مضيفاً إن الوارد المائي الحالي من المياه الصناعية (١٤٨٠٠ م٣/يوم)، ويجري العمل حالياً على رفع الوارد المائي ليصل إلى نحو ٣٠٠٠٠م٣ خلال شهرين على الأكثر من تاريخه.

الوارد المائي مشكلة نعمل على حلها ورفعه ليصل إلى نحو ٣٠٠٠٠م٣ خلال شهرين

وبخصوص مشاريع الاستثمار الجديدة وبأي قطاعات تتركز؟ قال نصرة: إن المشاريع الاستثمارية الجديدة في المدينة الصناعية بعدرا تتنوع بين الصناعات الكيميائية والغذائية والهندسية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مشروع معمل السيارات الهجينة بالقطاع السابع، ومشروع الطاقة البديلة/١٠ ميغا على مراحل/القطاع الخامس، ومشروع مطحنة قمح بالقطاع السابع، ومشروع الإسمنت الأبيض (شركة الفيحاء) بالقطاع الخامس، ومشروع لصناعة (حمض الكبريت – حمض الفوسفور- سلفات الأمونيا) في القطاع السابع، بالإضافة إلى أنه جرى فتح عملية التخصيص للمنطقة الحرفية مع التركيز على دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة لما لها من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني، كاشفاً أن ٢٣٦٥ منشأة قيد البناء في المدينة وهذا الرقم تراكمي.

نصرة شدد بشأن البنية التحتية الخدمية للمدينة أنها تعمل على تخديم المقاسم المعدة للتخصيص بنسبة ٧٥ بالمئة كحد أدنى، وذلك بناء على نظام الاستثمار المعمول به في المدينة الصناعية بعدرا، موضحاً أنه لا يتم الإعلان عن بيع المقاسم إلا بعد تنفيذ النسبة المحددة أعلاه من البنى التحتية للشريحة المراد تخصيصها.

وبخصوص التسهيلات التي تقدمها المدينة الصناعية بعدرا لتشجيع الاستثمار أوضح مدير المدينة أبرزها إمكانية التقسيط على خمس أو عشر سنوات، وتبسيط كل إجراءات التخصيص والترخيص، إضافة لتوافر خدمات البنى التحتية في المدينة كافة، لافتاً إلى أن تكاليف مساهمات الكهرباء أقل من تكاليفها خارج المدينة الصناعية، حيث يتم تسديد٣٠ بالمئة كدفعة أولى، والباقي يتم تقسيطه بأقساط متساوية من دون فائدة ولمدة سنتين، وإلى التكامل الصناعي الذي حققه وجود المنشآت في المدينة.

الوحدات السكنية فتحت آفاقاً للاستثمار

مديرة مديرية المناطق الصناعية والحرفية في محافظة ريف دمشق المهندسة أديبة بعلبكي قالت في تصريح لـ«الاقتصادية» إن مدينة عدرا الصناعية مدينة متكاملة تحتوي على أنواع الصناعات كافة، وهي ترتبط بشبكات طرق رئيسية ودولية ما يؤدي لتخفيض التكاليف في الإشادة أو الإنتاج، مؤكدة أن إطلاق مشروع الوحدات السكنية في عدرا الصناعية فتح آفاقاً للاستثمار، حيث أن أغلب المنشآت اكتتبت على وحدات سكن لعمالها، ما يوفر الوقت وأجور النقل وتأمينها للكوادر العمالية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات للمستثمرين ووجود فروع لمعظم المصارف ضمن المدينة، ناهيك عن الدعم والمميزات المقدمة من هيئة الاستثمار للمشاريع ضمن مقاسم المدينة الصناعية.

النقاش لا يتوقف بين الجهات المعنية والصناعيين والعمال، والمحاور تتركز على سبل تعزيز الإنتاج وكيفية تجاوز العقبات لإحراز مزيد من التقدم في الصناعة السورية، فماذا تقول الوقائع؟

الصعوبات المطروحة

عن الصعوبات التي تعترض عمل الصناعيين وفق اللقاءات معهم، أجابت بعلبكي أن من أهم الصعوبات نقص الفنيين الأكفاء في أغلب الصناعات نتيجة هجرتهم بفعل الإرهاب في الأعوام السابقة، وكذلك الحصار الاقتصادي الذي أدى إلى ضعف تأمين المواد الأولية، مضيفة أن من الصعوبات المطروحة أيضاً من الصناعيين نقص المورد المائي (المياه المطلوبة هي مياه الشرب أو التي تصلح للصناعات الغذائية من دون معالجات مكلفة)، موضحة أنه جرى التنسيق مع مدير الموارد المائية لتأمين المياه من بئر قريب بالتنسيق بين إدارة المدينة الصناعية والصناعيين والمحافظة.

من جانبه أكد نصرة في الإطار ذاته أن من أهم الصعوبات في المرحلة الحالية هي هجرة عدد من الصناعيين والفنيين وذوي الكفاءات إلى خارج البلاد، ومشكلة تمويل المستوردات، مع الصعوبة في تأمين المواد الأولية، وعدم وجود تنافسية للمنتج السوري في أسواق التصدير، من دون أن نغفل جانباً مهماً وهو ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع تكاليف تزويد المنشآت بالطاقة الكهربائية.

وعن كيفية تأمين الكوادر؟ أوضح نصرة أنه يجري بالتعاون مع غرفة الصناعة التي تقوم بنشر فرص العمل على المنصة الخاصة بها، وأنه جرى إنشاء مركز للتدريب والتأهيل في القطاع الخامس في المدينة.

٧ مشاريع خدمية في شهر ونسب تنفيذ بين ٥-٦٠ بالمئة

مشاريع تم تصديقها وأخرى بدأ تنفيذها وبعضها منجز مع مناقشة عدد من المشاريع لتتم دراستها وعرضها على مجلس المدينة، وفق ما أكدت أخبار محافظة دمشق، وعن أهم المشاريع التي جرى تصديقها والبدء بتنفيذها وما المنجز منها؟ أوضح نصرة لـ«الاقتصادية» أنه بداية الشهر الماضي بدأ العمل بـ٧ مشاريع حققت نسب تنفيذ تراوحت بين ٥ -٦٠ بالمئة، وهي مشروع وصل خط الصرف الصحي عند المعبر «لا» بخط الصرف الرئيسي نسبة الإنجاز فيه ٥ بالمئة، أما إعادة تأهيل وتنفيذ ريكارات وغرف تفتيش وخطوط الصرف الصحي في قطاعات ٣-٥ في المدينة فوصلت نسبة التنفيذ إلى ٢٥ بالمئة، في حين وصلت إلى ٦٠ بالمئة في مشروع تنفيذ وإعادة تأهيل صيانات إسفلتية في القطاع ١-٣-٤-٥ في المدينة، كما أنجز مشروع خط المياه الصناعية ومياه الشرب في القطاع السابع مرحلة ثالثة ولطريقين فرعيين في قطاع الدباغات في المدينة بنسبة ٥٠ بالمئة، وحقق مشروع تأهيل شبكات المياه النسبة ذاتها، وبلغت نسبة تنفيذ إعادة تأهيل مضخات الآبار واللوحات الكهربائية مع تأهيل ٢٠ بالمئة، و١٥ بالمئة لمشروع تقديم وتركيب مطريات وشوايات في القطاع (١-٣-٤).

في الآفاق المستقبلية

دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

وعن الآفاق المستقبلية والمخططات للمرحلة القادمة قال نصرة: نعمل بشكل دوري على دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة كافة، وذلك عن طريق تأمين جميع الخدمات اللازمة وتبسيط كل الإجراءات التي من شأنها الدفع بعملية الإنتاج نحو الأمام، وبالتوازي نساهم في بناء السجل الوطني للصناعات الصغيرة والمتوسطة تزامناً مع إعادة النظر في البنى التنظيمية والهياكل الإدارية للمؤسسات ذات الصلة بالعملية الإنتاجية التي نعتبر نحن كإدارة حكومية جزءاً منها.

وعن الصناعة عموماً بريف دمشق وتوزع تجمعاتها ومساحاتها وما يجري من عمل لتنظيمها؟

أكد نصرة أن المدن الصناعية تعد أحد العوامل المهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وعملية التنمية بشكل كبير، كما أن للمدن الصناعية دوراً كبيراً في المرحلة القادمة بإعادة التوازن الاقتصادي، إذ أنها تشكل المكان الأمثل لإقلاع الاستثمارات الصناعية والتجارية لما تحتويه من منشآت صناعية منتجة من مختلف أنواع الصناعات بتكامل صناعي ملحوظ، حيث تقوم هذه المنشآت بتأمين جزء كبير من حاجة السوق المحلية الذي يعد خطوة مهمة على طريق تنفيذ سياسة الحكومة في إحلال بدائل المستوردات.

من جهتها قالت مديرة مديرية المناطق الصناعية والحرفية بريف دمشق: نسعى جاهدين لتكون مدينة عدرا الصناعية الواجهة المضيئة للصناعات في ريف دمشق بمختلف الاختصاصات، وهذا محط اهتمام شخصي من المحافظ، حيث يترأس اجتماع مجلس إدارة المدينة بشكل دوري لتصديق مشاريع البنى التحتية للمقاسم الصناعية وغيرها من المشاريع المطروحة في خطة المدينة.

وأوضحت بعلبكي أنه يوجد ضمن ريف دمشق ٢٣ تجمعاً صناعياً منها عشر مناطق محدثة بموجب قرارات إحداث أو قرارات تصديق، والباقي تجمعات صناعية قائمة ومستثمرة، إذ تعمل المحافظة بكل طاقتها لتقديم ما يلزم من دراسات للإسراع بإحداث المناطق الصناعية، وذلك بهدف تأمين الدعم اللازم للمشاريع المتوسطة والصغيرة وصولاً للمشاريع الكبيرة، لما فيها من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني.

وبتفاصيل أكثر، بيّنت بعلبكي أنه إضافة إلى ٢٣ منطقة أو تجمعاً صناعياً يوجد في محافظة ريف دمشق أكثر من ١٥٠٠٠ معمل ومصنع لصناعات مختلفة ثقيلة وتحويلية وأدوية وغيرها، تتوزع في ثلاثة عناوين أو تصنيفات، هي المناطق الصناعية القائمة وطالتي تحتاج إلى إحداث، ومن أمثلتها منطقة تل كردي، وتحوي أكثر من ١٥٠ منشأة صناعية متنوعة، والمنطقة الصناعية في الكسوة، وفيها ثلاث مناطق ضمن المخطط تضم قرابة ٢٠٠ منشأة مستثمرة بصناعات مختلفة غذائية ومعدنية، كاشفة أن إعلان المخططات التنظيمية للمناطق الصناعية حسب المرسوم ٥ لعام ١٩٨٢حالياً هو لدى الوحدة الإدارية لاعتماد حدود المناطق تمهيداً للإعلان أصولاً، إضافة إلى المنطقة الصناعية في خيارة دنون ذات الموقع الاستراتيجي إلى الجنوب من دمشق أوتستراد درعا، وهي عبارة عن خمس مناطق صناعية، تم جردها بالكامل والعمل جار على إحداثها وتحتوي على صناعات مختلفة، وهناك المنطقة الصناعية في العادلية وفيها ١٢٠ منشأة قائمة، إضافة إلى المنطقة الصناعية في أشرفية صحنايا وتضم ١٤٥٢ منشأة قائمة ومستثمرة وهذه المنطقة الوحيدة التي لا يوجد لها مسمى منطقة صناعية على المخططات المصدقة لكن توجد تجمعات صناعية وضع راهن قائمة قبل صدور البلاغ ١٥ وتعتبر من أضخم التجمعات منها منشآت للقطاع العام وللقطاع الخاص ومجملها منطقة قيد الدراسة ضمن مخطط مدخل دمشق الجنوبي... وغيرها عدة تجمعات في داريا ودوما القصير والدوير وغيرها.

23 تجمعاً صناعياً في ريف دمشق

9 15 ألف معمل للصناعات الثقيلة

وعن المناطق الصناعية التي تم إحداثها وفق القرار ٦٦ لعام ٢٠١٨ أضافت بعلبكي: هما المنطقتان الصناعيتان في حفير تحتا وحران العواميد، والمنطقة الصناعية الجديدة في بيرود، وأخرى في دير عطية، إضافة إلى المناطق الصناعية المحدثة بموجب إصدار مخططات تنظيمية وفق بلاغات سابقة ولا يوجد فيها قرارات إحداث، كمنطقة النبك الصناعية، والعتيبة الحرفية، وفضلون ١، والسبينة، والمنطقة الصناعية فضلون ٢، داريا والقدم، وبالبويضة الصناعية، وفي عدرا ثلاث مناطق صناعية، مع المنطقة الصناعية في بيت سحم والمنطقة الحرفية للصناعات الخشبية بأوتايا.

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت بيانات الوظائف الأميركية في تحركات أسعار العملات، حيث تداخلت مجموعة من الأسباب والعوامل في هذه التغيرات سنوردها لكل عملة على حدة.

اليورو / دولار، الجنيه الإسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

افتتح اليورو تداولاته على انخفاض في (٢٠٢٤/٧/٢٩) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسبة ٠,٣٥ بالمئة، كما انخفض الجنيه الإسترليني بنسبة ٠.١٠ بالمئة.

كما انخفض كل من سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات ٢٠٢٤/٠٨/٠١ حيث انخفضا عن تداولات اليوم السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٣١ بالمئة و٠,٩١ بالمئة. متأثرةً بقرار البنك المركزي البريطاني بخصوص سعر الفائدة الذي أشار إلى تحسن في وضع الاقتصاد البريطاني.

وقد اختتمت التداولات في (٢٠٢٤/٠٨/٠٢) على ارتفاع ملحوظ حيث ارتفع سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني بنسبة بلغت ١,١٩ بالمئة و٠,٤٦ بالمئة مقارنةً بتداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٠٨/٠١) متأثراً بانخفاض الدولار الأميركي الناجم عن صدور بيانات عن تقرير الوظائف الأميركية بإضافة القطاع الخاص ١١٤ ألف وظيفة وهي أقل من التوقعات البالغة ١٧٦ ألف وظيفة وهو ما يعني احتمال دخول الاقتصاد الأميركي في الركود وزيادة احتمالية خفض أسعار الفائدة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

دولار/ الين، دولار/يوان:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني خلال تداولات الأسبوع السابق:

شهدت تداولات الدولار الأميركي مقابل الين الياباني اتجاهاً عاماً هابطاً، حيث افتتح الين الياباني تداولاته على ارتفاع مسجلاً ١٥٣,٠١ يناً يابانياً لكل دولار أميركي وبنسبة ارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع الذي سبقه ٠,١٩ بالمئة.

في تداولات منتصف الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٧/٣١) انخفض سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه بنسبة ٢ بالمئة متأثراً بسياسات التدخل الحكومي الياباني في سوق القطع الأجنبي.

كما استمر انخفاض سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني في تداولات نهاية الأسبوع (٢٠٢٤/٠٨/٠٢) بنسبة انخفاض ١,٤٠ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٠٨/٠١) مع انخفاض الدولار الأميركي الناجمة عن تقرير الوظائف الأميركي.

وفيما يتعلق باليوان الصيني فكانت تحركاته السعرية بين الانخفاض والارتفاع ولعلّ من أبرز هذه التحركات هو الانخفاض الملحوظ في تداولات يوم (٢٠٢٤/٠٨/٠٢) حيث انخفض بنسبة قاربت ١,١٦ بالمئة متأثراً بانخفاض الدولار الأميركي.

التحركات السعرية للدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني:

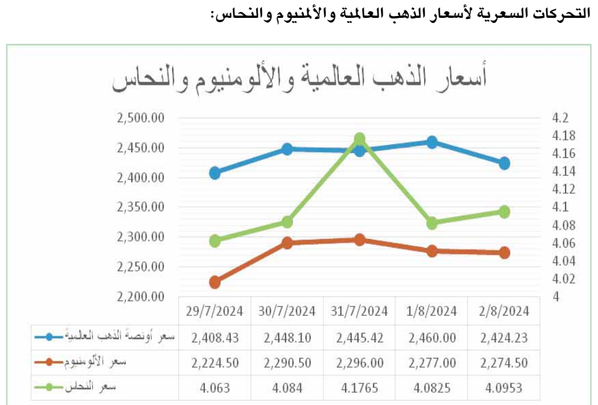

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والألمنيوم والنحاس:

تباين أداء سوق المعادن في تداولات بداية الأسبوع حيث شهدت أسعار أونصة الذهب ارتفاعاً بنسبة ١,٠٤ بالمئة على حين افتتح الألمونيوم والنحاس تداولاتهما على انخفاض مقارنةً بنهاية التداولات في الأسبوع الذي سبقه بنسب تقارب على التوالي ١,١٦ بالمئة و١,٠٤ بالمئة ما يعكس توجه المستثمرين نحو الاستثمار في الذهب في ظل ارتفاع مخاطر الاقتصاد العالمي.

ولعلّ من أبرز التحركات السعرية هو التحركات السعرية في تداولات (٢٠٢٤/٧/٣٠) حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية مسجلاً ٢,٤٤٨ دولار أميركي للأونصة وبنسبة ارتفاع عن تداولات اليوم السابق بنسبة ١,٦٥ بالمئة ويأتي هذا الانخفاض الملحوظ في سعر الذهب مع ارتفاع شهية المخاطرة.

واختتم الذهب تداولاته على انخفاض في ٢٠٢٤/٠٨/٠٢ مسجلاً ما يقارب ٢,٤٢٤ دولاراً أميركياً للأونصة وبنسبة انخفاض ١,٤٥ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٠٨/٠١) في حين ارتفع سعر النحاس بنسبة طفيفة ٠,٣١ بالمئة.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والألمنيوم والنحاس:

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق: افتتحت أسعار النفط تداولاتها على انخفاض ملحوظ لكل من خام برنت وتكساس في تداولات بداية الأسبوع عند مستوى ٧٩,٧٨، ٧٥,٨١ دولاراً أميركياً للبرميل وبنسب انخفاض بلغت على التوالي ١,٦٦ بالمئة و١,٤٢ بالمئة مقارنةً بنهاية تداولات الأسبوع الذي سبقه متأثرةً بحالة عدم اليقين حول وضع الاقتصاد الصيني الذي يعتبر محركاً للطلب على النفط.

على حين اختتم خام برنت وتكساس تداولاتهما على انخفاض في ٢٠٢٤/٧/٢٦ مسجلاً ٧٦,٩٣ و٧٨,١٧ دولاراً أميركياً ويأتي هذا الانخفاض نتيجة بتأثير تقرير بيانات الوظائف الأميركي الذي أشار إلى إمكانية دخول الاقتصاد الأميركي بالركود وقد كان هذا الأثر واضحاً بشكل أكبر على خام برنت حيث انخفض خام برنت بنسبة قاربت ٣,٢٦ بالمئة بينما انخفض نفط تكساس بما يقارب ٠,١٤ بالمئة.

واتسمت الحركة السعرية للغاز الطبيعي بالارتفاع الملحوظ في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٠٨/٠٢) مسجلاً ٢,٠٨٧ دولار أميركي مقارنةً بتداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٠٨/٠١) وبنسبة ارتفاع ٢,٢٥ بالمئة متأثراً بتوقعات حول زيادة الطلب على الغاز في الدول المستهلكة له.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة بمعظمها اتجاهاً هبوطياً متأثرةً بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتي نبينها على النحو الآتي:

تأثر سوق تداول الأسهم في الولايات المتحدة الأميركية بشكل سلبي مع البيانات الصادرة مثل بيانات التوظيف الأميركية حيث انخفض مؤشر S&P500 بنسبة ٢,٤٥ بالمئة مسجلاً ٥,٣٣١ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع (٢٠٢٤/٨/٢)، تلاه انخفاض مؤشر NASDAQ الأميركي بنسبة ٣,٤٩ بالمئة مسجلاً ١٦,٠٧٦٣ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع.

كما أثرت بعض القطاعات على السوق المالية الألمانية بشكل سلبي حيث انخفض مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ٣,٥٣ بالمئة مسجلاً ١٧,٦٧٥ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع متأثراً بتراجع أداء بعض القطاعات.

كما انخفض مؤشر CAC40 الفرنسي مسجلاً ٧,٢٥٢ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع منخفضة بنسبة ٢,٥٨ بالمئة.

في النهاية انخفض مؤشر السوق المالي البريطاني الأساسي FTSE100 حيث سجل في ٢٠٢٤/٨/٢ مايقارب ٨,١٧٤ نقطة وبنسبة انخفاض ١,٤١ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر البورصة الأمريكية S&P500	مؤشر البورصة الأمريكية NASDAQ	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية CAC40
بداية الأسبوع	5,463.54	17,370.2	8,292	18,321.00	7,443.84
نهاية الأسبوع	5,330.53	16,762.6	8,174	17,675.00	7,251.80
التغير المئوي	-2.45%	-3.49%	-1.41%	-3.53%	-2.58%

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

انخفض أداء الأسواق المالية الناشئة حيث سجل مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKEI ما يقارب ٣٥,٩١٨ نقطة وبنسبة انخفاض ٦,٦٣ بالمئة مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع متأثراً بالخسائر في قطاعات عدّة.

على حين مؤشر شنغهاي المركب SSEC في تداولات نهاية الأسبوع سجل ٢,٩٠٥ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠,٤٧ بالمئة متأثراً بزيادة الطلب على الأصول الآمنة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKEI
بداية الأسبوع	2,891.85	38,468.63
نهاية الأسبوع	2,905.34	35,917.50
التغير المئوي ٪	0.47%	-6.63٪

وعليه فإن المستثمرين في السوق المالية الناشئة يتجهون نحو الاستثمارات الآمنة كالنحاس والألمنيوم.

مؤشرات الأسواق المالية العربية

سجل أداء الأسواق المالية العربية تبايناً حيث ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٧٧,٥١٦ نقطة في ٢٠٢٤/٨/٢ وبنسبة ارتفاع تقارب ١,٤٥ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع مدفوعاً بالطلب على أسهم القطاع المصرفي.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية المصرية EGX30 ليسجل ٢٩، ٣٦٠ نقطة في تداولات ٢٠٢٤/٨/٢ وبنسبة ارتفاع ١,١٢ بالمئة.

على حين انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١٢,٠٤٦ في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ١,٠٦ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بضغط من معظم القطاعات، تلاه في ذلك انخفاض مؤشر سوق دبي المالي وبنسبة انخفاض ٠,٦٦ بالمئة مسجلةً ٤,٢٨٠ نقطة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية	مؤشر سوق دبي المالي
بداية الأسبوع	12,175	29,036	77,293	4308.49
نهاية الأسبوع	12,046	29,360	78.237	4,279.89
التغير المئوي	-1.06%	1.12٪	1.22%	-0.66%

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٩/ ٤ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

الاقتصاد الروسي يحتل المركز الثالث عالمياً في أدنى مستوى لحصة الفرد في الدين العام

بعد مرور أكثر من عامين على الحرب، يقف الاقتصاد الروسي صلباً، محققاً إنجازات متلاحقة على مستوى متوسط الدخل والدين العام وغيرها من العناوين.

أشارت بيانات مجموعة العشرين إلى دخول الاقتصاد الروسي قائمة الاقتصادات الثلاثة الأدنى عالمياً، من حيث حصة الفرد في الدين العام للبلاد، فيما تصدر القائمة الاقتصادان الأميركي والسينغافوري.

ووفق تحليل أجرته وكالة «نوفوستي»، يبلغ متوسط مستوى حصة الفرد في الدين العام بين دول مجموعة العشرين ٢٣،٦ ألف دولار، في حين أن بين الدول الأعضاء ٦ دول فقط، لديها مؤشر أعلى من هذا المستوى.

وأشارت الوكالة إلى أن نصيب الفرد في الدين العام بلغ ١،٣١٦ دولار في الهند، و١،٧٤٧ دولار في إندونيسيا، تليهما روسيا بـ٢،٠٧٦ دولار، وأضافت: إن هذا المؤشر بلغ في كندا ٢٥،٣ ألف دولار، وفي فرنسا ٤٠،٣ ألف دولار. وسجل دين الفرد في بريطانيا وإيطاليا ٥١،٦ ألفاً و٥١،٩ ألفاً دولار على التوالي، أما الولايات المتحدة فحافظت على الموقع قبل الأخير في هذا المؤشر الضار حسب خبراء الاقتصاد بواقع ١٠٤،٥ آلاف دولار، تاركةً لسنغافورة ذيل القائمة بواقع ١٤٩،٣ ألف دولار للفرد. ولفتت الوكالة إلى أن هذه البيانات جمعت للنصف الأول من العام الجاري.

الذكاء الاصطناعي السبب.. «إنتل» تستغني عن ١٥ بالمئة من موظفيها

أعلنت شركة إنتل عن عزمها خفض أعداد موظفيها بنسبة ١٥ بالمئة كجزء من خطة بقيمة ١٠ مليارات دولار لخفض التكاليف، وذلك في تقرير أرباح الربع الثاني الذي أصدرته يوم الخميس.

الرئيس التنفيذي: «ببساطة، يتعين علينا مواءمة هيكل التكاليف لدينا مع نموذج التشغيل الجديد لدينا وتغيير الطريقة التي نعمل بها بشكل أساسي»، كما قال: «لم تنم إيراداتنا كما هو متوقع، ولم نستفد بعد بشكل كامل من الاتجاهات القوية مثل الذكاء الاصطناعي، وتكاليفنا مرتفعة للغاية، وهوامشنا منخفضة للغاية».

وأعلنت الشركة عن تحقيق إيرادات بقيمة ١٢،٨ مليار دولار في الربع الثاني –بانخفاض ١ بالمئة عن العام السابق– وخسارة في الدخل بلغت ١،٦ مليار دولار.

لقد تراجعت شركة إنتل، التي كانت ذات يوم الشركة الأكثر هيمنة في العالم في مجال صناعة الرقائق الإلكترونية، والتي كانت تسيطر على سوق أجهزة الكمبيوتر الشخصية وأجهزة ماك، كثيراً عن ذروتها العالية في السنوات الأخيرة، فقد فاجأت موجة الحوسبة المحمولة في العقدين الماضيين الشركة، ومنذ ذلك الحين تجاوزتها في القيمة السوقية شركتا كوالكوم وتكساس إنسترومنتس، وهما الشركتان الرائدتان في صناعة الرقائق الإلكترونية المحمولة.

لكن إنتل أيضاً أخطأت في موجة الذكاء الاصطناعي، وتكافح شركة صناعة الرقائق لمواكبة منافستها القوية «إنفيديا»، التي أصبحت واحدة من أكثر الشركات العالمية قيمة في العالم بعد طفرة الذكاء الاصطناعي، كانت الخسائر الأكبر لشركة إنتل في أعمالها في مجال تصنيع الرقائق Foundry، التي استثمرت فيها بكثافة في عام ٢٠٢٤ «لعصر الذكاء الاصطناعي». وتمر شركة إنتل بلحظة مهمة في مجال تصنيع الرقائق وسط الاستثمارات الأميركية في التصنيع المحلي لصناعة الرقائق والطلب العالمي على رقائق الذكاء الاصطناعي.

المستويات الثلاثة للثراء

كشفت المستثمرة الأميركية كودي سانشيز عن ثلاثة مستويات للثروة، مشيرة إلى أن تحديد هدف واضح من البداية والاستقرار على العقلية المالية والمستوى الذي ترغب في تحقيقه، يساعد بشدة في تحقيق الثراء ويجنبك أن تقع فريسة لطموحات وأحكام الأشخاص من حولك.

وقالت سانشيز: «إذا كنت تريد أن تصبح ثرياً فامتلك عملاً تجارياً، ولكن معظم الناس لا يفهمون كيفية الوصول إلى المستوى التالي.. فهناك ثلاثة مستويات للثراء».

المستوى الأول: «مصفوفة الممل –المثير، فأولاً عليك أن تعرف من أين تجني المال» وإليك الإطار الذي استخدمته لمعرفة ذلك: (بسيط ومعقد وممل ومثير)، وأشارت إلى أن تحقيق المال يأتي عن جمع الممل بالبسيط.

وترى سانشيز أن بحث الأشخاص عن التعقيد والإثارة ظناً منهم بأنه من خلال التعقيد والإثارة تجد الأموال هو أمر خاطئ.

المستوى الثاني للثراء: «متى يكون المال وحجم النجاح كافياً؟ فإذا كنت تقيس سعادتك بعلامات الدولار أو بموافقة الآخرين، فلن تكون سعيداً أبداً»، مضيفة «بدلاً من ذلك تحتاج إلى شيئين: الملكية، والعمل الملموس المحقق على أرض الواقع».

وقالت سانشيز «لقد أجرينا استطلاعاً لمجتمع مشتري الأعمال لدينا، وتعكس البيانات هذا أيضاً، عندما كان صافي الثروة ١٠٠ ألف دولار الهدف كان مليون دولار، وعندما بلغ صافي الثروة مليون دولار أصبح الهدف ٥ ملايين، وعندما أصبح صافي الثروة ٥ ملايين أصبح الهدف ٢٠ مليوناً».

وأضافت سانشيز: «بناء الإمبراطورية يجعلك تشعر بالنشوة، وهذا أمر جيد، ولكن احرص على أن تكون واقعياً».

المستوى الثالث للثراء: «عقلية الملياردير»، معقبة: تخيل أنك تجلس لتناول العشاء مع أعظم مستثمر على الإطلاق وينتهي الأمر أن يلقي عليك العديد من الأسئلة بدلاً من أن تتعلم مهارة جديدة منه.

بوح الاقتصاد

الفساد ومسؤولو الثقة!!

■ هني الحمدان

■ إنه لأمر يبدو طبيعياً، تزامناً مع إعفاء أي مسؤول أو مدير أو شخص بموقع قيادي ما، تبدأ ترشح الأخبار والتقارير حول ثمار سرقاته وألاعيبه، وماشابه ذلك، أي تصبح الأجواء مهيأة لتمرير وتبيان ما كان مخفياً، والبعض منها يأتي إجراء مراجعات رسمية لكل القيادات وأعمالها، وهي ضرورة لا شك، توضح على وجود أخطاء وسرقات!

بعيداً عن الطرق التي يتم حالات الخلل، فإنه ليس بذاك الاستكشاف الخطير، ولا يحتاج الفساد لوقائع، هو موجود، لكن إلى متى سنبقى نعاني من ويلاته وعرقلاته للاقتصاد؟!

الفساد هو العدو الأول للتحول الاقتصادي، هو عدو لدود للاستثمار، ويعرف بأنه استغلال السلطة العامة لأهداف ومكاسب شخصية. وبحسب اختلاف الدراسات، فإن الفساد في الحكومات ينحصر تقريباً في ثلاثة أنواع، فهو إما فساد عن طريق الرشوة، سواء كانت الرشوة مباشرة أن غير مباشرة، أو فساداً يتمثل في الاستيلاء على الممتلكات العامة، أو فساداً يكون على هيئة محاباة، أو بما يعرف بـ«الواسطة».

وللفساد بجميع أشكاله تأثيرات سلبية كبيرة في الاقتصاد ومعدل النمو. فوجود البيروقراطية من جهة، والمحاباة من جهة أخرى، يسبب كثيراً من التعطيل لإجراءات وتصاريح الاستثمارات، وفي كثير من الدول النامية، فإن هذه البيروقراطية تكون المغذي الرئيسي للرشى، وذلك لتسريع الإجراءات. وفي حال وجدت الرشى (وهي من أكبر مؤشرات قياس الفساد)، فإن تكلفة الاستثمار تزيد بشكل كبير، ما قد يضعف الجدوى الاقتصادية للاستثمار.

إن رؤوس الأموال قد تحجم عن الاستثمار في الدول ذات معدلات الفساد العالية. وعلى الرغم من أن الخطر مقبول في الاستثمارات بشكل عام، فإن الخطر الناتج عن الفساد لا يمكن التنبؤ بتأثيره، وقد يؤدي هذا الخطر لفشل الاستثمارات بشكل كلي. وبهذا التأثير السلبي للفساد على الاستثمارات، يؤثر الفساد بالتالي في النمو الاقتصادي، وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن ضعف النمو الاقتصادي في كثير من دول أميركا الجنوبية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الفساد.

الفساد فساد، ولكن الصدمة عندما يمارسه الكبار الذين أتوا إلى كراسي المسؤولية من باب الأمانة والثقة، على عكس الصغار الذين ربما تسللوا بالفساد، وتقلدوا بعض المناصب، هنا تكون الصدمة قاسية، الصدمة هنا لا تتعلق بالتكسب غير المشروع والحصول على المال الحرام بقدر ما هي صدمة بخيانة الأمانة، فأصحاب المراتب العليا لا يترقون في وظائفهم عبر سلم وظيفي، بل يعينون ويمنحون رتبهم بقرار مهم، أي أنهم حازوا ثقة قيادة بلدهم، ولا شيء أعظم في الخدمة العامة من أن يخون المسؤول أمانة مسؤوليته أو يخذل ثقة من جاء به!

وإذا كان هناك من لم يستوعب الرسالة، فتلك مصيبة، لأن الرسالة باتت واضحة اليوم بأن زمن لصوصية المال العام قد انتهى، ويجب أن ينتهي، وأن لا أحد يملك حصانة من المحاسبة مهما بلغت رفعة مكانته أو درجة وظيفته، فكف اليد بالخفاء لم يعد على لائحة محاسبة سكان الطوابق العليا، بل محاسبة في العلن وعقوبة على الملأ.

وكنت دائماً أعجب من جرأة الإنسان على كسب المال الحرام، وخيانة الأمانة، فالفطرة الإنسانية السليمة تنفر من الغش والخداع والظلم، كما أن الإنسان السوي ينشأ على معايير أخلاقية عالية، ترخص فيها مكاسب الدنيا أمام عقوبات الدنيا والآخرة!

أذكّر جميع اللصوص بأن أحد أهم عناوين هذا الزمن مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين قولاً وفعلاً، ومن لم يعتبر مما أعلن ويعلن، فلا يعميه سمعه وبصره عما عمي عنه ضميره وبصيرته.. فمن كان يخطب بمحاربة الفساد وأهمية الحفاظ على المال العام، كشفه نفاقه، وعرته سرقاته وفنون أكاذيبه اللصوصية!!

الفساد كالسرطان القاتل الذي يستنزف الإنفاق الحكومي، ويدمّر الاقتصاد، ويؤدي إلى رداءة المخرجات التنموية وإفشال برامجها المهمة. وهي أموال عامة كان من المفترض أن تعزِّز التنمية، وتوجه لتحسين معيشة المواطنين، إلا أنها ذهبت إلى حسابات الفاسدين.

إن التعافي بالنزاهة شعار يجب أن يتحول إلى إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة وتحويلها إلى ثقافة مجتمعية، وهو أمر يفترض أن تشارك فيه جهات مختلفة وفي مقدمها وزارة التربية ونظيرتها التعليم، والأسرة، والإعلام، وكل المؤسسات والمجتمع.